

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية
الشعبة: علوم مالية ومحاسبية
التخصص: دراسات محاسبية و جبائية معمقة
من إعداد الطالبة: آمنة بن بزيان
بعنوان:

أثر الإيجار التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة
الاقتصادية المصغرة
مؤسستي أنابيب وقذور بطشيم "تمونجا"
للفترة 2011-2017

نوقشت و أجزت علنا بتاريخ: 28 ماي 2015.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

(أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيساً	الأستاذ / أحمد بضيف
(أستاذ محاضر أ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفاً ومقرراً	الدكتور / بلخير بكاري
(أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشاً	الأستاذ / خير الدين قريشي

السنة الجامعية 2015/2014

الإهداء

إلى والدي الكريمن الذين تعبوا لأجلي أطال الله في عمريهما في طاعته سبحانه و ادخلهما جنته.

إلى أخواتي وإخوتي الأعزاء كل باسمه.

إلى كل من جمعني معهم المشوار الدراسي من بدايته.

إلى من أحببناهم بإخلاص وبادلونا نفس الشعور.

إلى كل هؤلاء وبكل معاني الحب والوفاء أهدي ثمرة جهدي.

آمنة

شكر وتقدير

{ اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك }

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وآله وصحبه.

شكر يلهج به اللسان دائماً و أبداً لله سبحانه و تعالى الذي أعاننا لإنجاز هذا العمل، و الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين، و لا عدوان إلا على الظالمين، و صلى الله على نبينا محمد و على آله و صحبه و سلم تسليماً كثيراً.

وبعد... أخلص آيات الاحترام والتقدير، فائق الشكر للأستاذ الدكتور بلخير بكاري على توجيهه وإشرافه على هذه المذكرة.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير الى الأستاذين صالح قريشي وخير الدين قريشي على اهتمامهم و مساعدتهم في إثراء هذا العمل.

خالص الشكر والإمتنان للأستاذ كحال إسماعيل لما قدمه من نصح وإرشاد.

شكر خاص إلى عائلتي الكريمة لما وفرته لي من راحة حتى أتمم هذا العمل وأخص بالذكر والداي الكريمين أطال الله في عمرهما وأمدّهما بالصحة والعافية.

وختاماً أشكر كل من ساعدني ولو بالدعاء والأمانى الطيبة.

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

آمنة

الملخص:

تهدف من خلال هذه الدراسة الى قياس أثر الايجار التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، حيث اعتمدنا في ذلك على أسلوب تحليل النسب المالية لمؤسستين مستأجرتين للفترة 2011-2017 من خلال 13 نسبة مالية مختلفة التصنيف لسنوات قبل وبعد حصول المؤسستين على الايجار التمويلي، وقد خلصت الدراسة الى أن الايجار التمويلي يساهم بشكل ايجابي وبدرجة كبيرة في تحسين أداء المؤسستين، كما أنه يحقق فرصة لتحسين صورة ميزانيتها أمام المحلل المالي والمهتمين وأصحاب المصالح.

الكلمات المفتاحية: إيجار تمويلي، أداء مالي، نسب مالية، مؤسسة مستأجرة.

Abstract :

The ultimate objective of this study is to measure the impact of finance lease on the financial performance of the Algerian economic enterprise, where we adopted at the financial ratios analysis of the two institutions leased style for the period 2011-2017, through 13 different financial ratio Classification for years before and after the two institutions for a finance lease, and the study has been concluded Lease rent that contribute positively and significantly to improve the performance of the two institutions, it serves as an opportunity to improve the image of their budgets to the financial analyst and stakeholders.

Key words : Finance lease, Financial performance, Financial ratios, Chartered institution.

فهرست المحتويات

III	الإهداء
IV	شكر وتقدير
V	ملخص الدراسة
VI	فهرست المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
X	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
الفصل الأول : الايجار التمويلي ، الاطار النظري والدراسات السابقة	
2	تمهيد
3	المبحث الأول : الاطار النظري للإيجار التمويلي
3	المطلب الأول : تعريف الايجار التمويلي وخصائصه
3	الفرع الأول: تعريف الايجار التمويلي
6	الفرع الثاني: الأطراف المتعاملة بالإيجار التمويلي شروط الاعتراف به
7	الفرع الثالث: خصائص الايجار التمويلي مقارنة بالعقود المشابهة
9	المطلب الثاني : المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي بالنسبة للمستأجر
10	المطلب الثالث : مزايا الايجار التمويلي وأثره على الأداء المالي للمستأجر
13	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
13	المطلب الأول : الدراسات السابقة الأجنبية
13	الفرع الأول : دراسة Pferdehirt , Silva, Fülbier
13	الفرع الثاني : دراسة cornelius petrus jacobus opperman
14	الفرع الثالث : دراسة Md. Abdus Salam
14	الفرع الرابع : دراسة Bostwick , fohnestock , O'neefe
15	الفرع الخامس : دراسة Faith Asha Munga ,Caro Ayuma
15	الفرع السادس: دراسة Felistas Mwende
16	المطلب الثاني : الدراسات السابقة العربية
16	الفرع الأول : دراسة وليد زكريا صيام ، محمد نواف قطيشات
16	الفرع الثاني: دراسة أمينة بوفرح
17	الفرع الثالث : دراسة Nabila Smaili.

18 الفرع الرابع : دراسة محمد جهاد خليل شمالي
21 خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة أثر الايجار التمويلي الأداء المالي للمؤسستين المستأجرتين
23 تمهيد
24 المبحث الأول: عرض منهجية و أدوات الدراسة
24 المطلب الأول: عينة الدراسة
24 الفرع الأول: نبذة عن المؤسستين المستأجرتين
25 الفرع الثاني: نبذة عن المؤسسة المؤجرة
25 الفرع الثالث: معطيات عقد الايجار التمويلي
26 المطلب الثاني: متغيرات أدوات الدراسة
31 المبحث الثاني: عرض وتفسير النتائج
31 المطلب الأول: عرض وتحليل النتائج
31 الفرع الأول: مؤسسة ANABIB
42 الفرع الثاني: مؤسسة MAAMAR
53 المطلب الثاني: تفسير النتائج
65 خاتمة ومقترحات
70 قائمة المراجع
73 الملاحق

قائمة الجداول

08(1-1) أهم الفروق بين تعريفات الايجار التمويلي
18(2-1) الفروق بين الايجار التمويلي والعقود المشابهة
22(3-1) ملخص الدراسات السابقة لموضوع بحثنا
24(1-2) معلومات حول المؤسستين عينة الدراسة
28(2-2) يلخص النسب المالية المستخدمة

قائمة الأشكال

- 10 العلاقات المختلفة بين أطراف عملية التأجير التمويلي (1-1)
- 31 تطور نسبة العائد على إجمالي الأصول ROA لمؤسسة ANABIB (1-2)
- 32 تطور نسبة العائد على الأموال الخاصة ROE لمؤسسة ANABIB (2-2)
- 33 تطور هامش الربح الصافي لمؤسسة ANABIB (3-2)
- 34 تطور معدل دوران الأصول الثابتة لمؤسسة ANABIB (4-2)
- 35 تطور نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال إلى القيمة المضافة لمؤسسة ANABIB (5-2)
- 35 تطور نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول لمؤسسة ANABIB (6-2)
- 36 تطور نسبة الأصول غير الجارية إلى إجمالي الأصول لمؤسسة ANABIB (7-2)
- 37 نسبة إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة لمؤسسة ANABIB (8-2)
- 37 نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول لمؤسسة ANABIB (9-2)
- 38 نسبة إجمالي الديون إلى الأصول غير الجارية لمؤسسة ANABIB (10-2)
- 39 تطور نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الأصول لمؤسسة ANABIB (11-2)
- 40 تطور نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الديون قصيرة الأجل لمؤسسة ANABIB (12-2)
- 41 تطور نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الديون لمؤسسة ANABIB (13-2)
- 42 تطور نسبة العائد على إجمالي الأصول ROA لمؤسسة MAAMAR (14-2)
- 43 تطور نسبة العائد على الأموال الخاصة ROE لمؤسسة MAAMAR (15-2)
- 44 تطور هامش الربح الصافي لمؤسسة MAAMAR (16-2)
- 44 تطور معدل دوران الأصول الثابتة لمؤسسة MAAMAR (17-2)
- 45 تطور نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال إلى القيمة المضافة لمؤسسة MAAMAR (18-2)
- 46 تطور نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول لمؤسسة MAAMAR (19-2)
- 47 تطور نسبة الأصول غير الجارية إلى إجمالي الأصول لمؤسسة MAAMAR (20-2)
- 48 نسبة إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة لمؤسسة MAAMAR (21-2)
- 49 نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول لمؤسسة MAAMAR (22-2)
- 50 نسبة إجمالي الديون إلى الأصول غير الجارية لمؤسسة MAAMAR (23-2)
- 50 تطور نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الأصول لمؤسسة MAAMAR (24-2)
- 52 تطور نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الديون قصيرة الأجل لمؤسسة MAAMAR (25-2)
- 52 تطور نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الديون لمؤسسة MAAMAR (26-2)

قائمة الملاحق

- 74 القوائم المالية للمؤسسات المستأجرين الملحق رقم 01
- 98 مصفوفة النسب المالية للمؤسسات المستأجرين الملحق رقم 02

مقدمة

يعتبر الإيجار التمويلي من المواضيع الهامة التي شغلت المشرع في العديد من الدول لما يمثله من وسيلة ناجعة لتمويل الاستثمارات، حيث أصبح يلعب دورا هاما في تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية باعتباره فرصة جذابة، والتقنية التي ينطوي جوهرها على أسلوب مستحدث في تمويل احتياجات المشاريع الاستثمارية وتحقيق أهدافها، فهو يعد أحد أساليب التمويل التي تجنب المشروعات الكثير من معوقات أساليب التمويل التقليدية.

يضمن هذا النوع من العقود للمؤسسات المؤجرة الحصول على تدفق نقدي مستمر طوال الحياة الانتاجية للمعدات أو العمر الاقتصادي المتفق عليه مع المؤسسة المستأجرة، كما يمثل للمستأجر من جهة أخرى خدمة معقولة.

أصبحت المؤسسات التي تحتاج إلى تجهيزات رأسمالية تميل إلى استئجارها بدلا من شرائها تجنبًا لمخاطر التقادم التقني، فان المؤسسات المؤجرة بدورها لجأت إلى تحويل معظم هذه المخاطر إلى المؤسسات المستأجرة عن طريق تضمين عقد الإيجار شرطا بعدم القابلية للإلغاء لفترة زمنية معينة.

يسعى مسيرو المؤسسات الاقتصادية لتوفير بدائل تمويلية توفر موارد مالية للمؤسسة لتغطية جميع أنشطتها وعملياتها من جهة وتحسين أدائها المالي من جهة أخرى، وبالتالي تحقيق الاستمرارية والنمو على المدى الطويل.

ومما سبق سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما أثر الإيجار التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

تجدر الإشارة أنه في دراستنا اعتمدنا على النسب المالية من خلال أربعة تصنيفات هي نسب المردودية، النسب الهيكلية، نسب الرفع المالي، نسب السيولة كمدخل للأداء المالي.

ومن أجل تبسيط الاشكالية جزأناها إلى الاشكاليات الفرعية التالية:

- هل يؤثر الإيجار التمويلي على نسب المردودية للمؤسسة الاقتصادية ؟
- هل يؤثر الإيجار التمويلي على النسب الهيكلية للمؤسسة الاقتصادية ؟
- هل يؤثر الإيجار التمويلي على نسب الرفع المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟
- هل يؤثر الإيجار التمويلي على نسب السيولة للمؤسسة الاقتصادية ؟

وللإجابة عن الأسئلة السابقة نقترح الفرضيات التالية التي سنحاول اختبارها من خلال الدراسة:

- يؤثر الإيجار التمويلي إيجابا على نسب المردودية للمؤسسة الاقتصادية؛
- يؤثر الإيجار التمويلي إيجابا على النسب الهيكلية للمؤسسة الاقتصادية؛
- يؤثر الإيجار التمويلي إيجابا على نسب الرفع للمؤسسة الاقتصادية؛
- يؤثر الإيجار التمويلي إيجابا على نسب السيولة للمؤسسة الاقتصادية؛

أهمية البحث :

ترجع أهمية الدراسة إلى الاهتمام الدولي بنشاط الإيجار التمويلي من خلال إصدار العديد من معايير المحاسبة التي تضبط عملية الاعتراف والقياس والإفصاح لهذه العقود، مثل المعيار المحاسبي الدولي رقم 17، ومعيار المحاسبة الأمريكي FASB 13.

كما تستمد أهميتها من الأهمية البالغة لعقود الإيجار التمويلي بالنسبة للشركات المؤجرة والمستأجرة، فهي تمد هذه الأخيرة بجل تمويلي يسمح لها بتوفير أمواله الخاصة لاحتياجات أخرى، والإبقاء على حظوظه في الاقتراض، أما بالنسبة للشركات المؤجرة فهو يبقي ملكية الأصل لها، ومن جهة أخرى تسمح للموردين لترويج مبيعاتهم بصفة عامة.

أهداف البحث:

سنسعى من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الإطار المفاهيمي والنظري للإيجار التمويلي؛
- تحديد أثر الإيجار التمويلي على الأداء المالي؛
- معرفة الميزة التي يوفرها التمويل عن طريق الإيجار التمويلي علاوة على الأساليب الأخرى؛

حدود الدراسة :

تتعلق الحدود الزمنية في دراسة للقوائم المالية للمؤسسات المستأجرتين للفترة الممتدة من 2011 إلى 2017 ، أما الحدود المكانية فهي تتمثل في مناطق نشاط المؤسسات محل الدراسة وهي ولاية مستغانم.

منهجية البحث:

من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة، وقصد الإجابة على الإشكاليات المطروحة يتطلب منا اعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري، الذي يتم فيه استخلاص أهم الدراسات والأطروحات والمقالات العلمية ذات الصلة بالموضوع لتمكين من خلاله من توضيح ما يتعلق بالإيجار التمويلي، أما ما يلاءم الجزء التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة.

هيكل البحث :

أنجز هذا البحث وفقا لما تمليه مقتضيات البحوث في هذا المجال وجاء على شكل مقدمة وكانت عبارة عن مدخل للموضوع وفصلين أولهما نظري وثانيهما تطبيقي وخاتمة وجملة من المقترحات.

حيث جاء تفصيله كما يلي:

الفصل الأول تعرضنا فيه للإطار النظري لعقود الإيجار التمويلي والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، حيث خصص المبحث الأول لتعريف الإيجار التمويلي وخصائصه وكذا مزايا الإيجار التمويلي وأثره على الأداء المالي للمستأجر، في حين خصص الثاني للدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

أما الفصل الثاني سنعرض فيه دراسة الحالة لعمليات الإيجار التمويلي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من خلال التطبيق على مؤسستين اقتصاديتين جزائريتين مستأجرتين.

الفصل الأول

الأيجار التموييلي، الإطار النظري

والدراسات السابقة

تمهيد

محاولة منا لإلقاء الضوء على الأسس النظرية لعقود الإيجار التمويلي سنقوم في هذا الفصل بضبط أهم المفاهيم التي جاء بها المعيار المحاسبي الدولي رقم (17) ومعيار المحاسبة الأمريكي رقم (13) وكذا النظام المحاسبي المالي، إضافة إلى عرض المعالجة المحاسبية لهذه العقود في دفاتر المستأجرين، و كذا تحديد أبرز المزايا التي يقدمها الإيجار التمويلي للمؤسسات المستأجرة، محاولين من خلال ذلك توضيح العلاقة بين الإيجار التمويلي و الأداء المالي لتلك المؤسسات، تليها بعد ذلك تحليل و نقد للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول: الإطار النظري للإيجار التمويلي

تهدف في هذا المبحث الى التعرف على الأسس النظرية لعقود الإيجار التمويلي، من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مطالب هي كالتالي.

المطلب الأول: تعريف الإيجار التمويلي وخصائصه

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض أبرز التعريفات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مقارنة مع ما جاءت به الأطر النظرية المحاسبية الدولية، والتي من أهمها معايير المحاسبة الدولية نظرا لما تحظى به من انتشار في معظم دول العالم، كما سنقوم بإبراز أهم الفروقات الموجودة بينها، إضافة الى تقديم الخصائص المميزة لعقد الإيجار التمويلي، والتعرف على الأطراف الرئيسية المتعاملة بالإيجار التمويلي.

الفرع الأول: تعريف الإيجار التمويلي

I. تعريفه وفق النظام المحاسبي المالي:

"هو عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي لمخاطر ومنافع ذات صلة بملكية أصل الى مستأجر، مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها".¹

II. تعريفه وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (17):

"هو عقد يجيل بشكل جوهري كافة المخاطر و المنافع المتعلقة بملكية أصل، و قد يتم أو لا يتم تحويل حق الملكية في نهاية الأمر".²

III. تعريف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) :

عرفه مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في المعيار المحاسبي رقم (13) بأنه : " اتفاق بين المؤجر والمستأجر، ينقل بموجبه للمستأجر حق استخدام ذلك الأصل لفترة محددة من الزمن على أن يقوم المستأجر بسداد الدفعات الإيجارية ".³

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ، 28 ربيع الأول 28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس 2009م، ص 19.

² المعيار المحاسبي الدولي رقم (17)، حق التأليف عن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، النسخة الصادرة سنة 2012.

³ صلاح علي أحمد محمد، أسس القياس المحاسبي لعقود الإيجار وفق المعايير الإسلامية -دراسة تحليلية و مقارنة -، جامعة أم درمان الإسلامية - السودان -.

و يمكن أن نوجز أهم الفروق بين التعريفات في الجدول الموالي :

الجدول رقم (1-1) يبين: أهم الفروق بين تعريفات الإيجار التمويلي

الفرق بين التعريفات		
النظام المحاسبي المالي	المعيار المحاسبي الدولي رقم (17)	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)
تحويل شبه كلي للمخاطر و المنافع.	يجيل بشكل جوهري كافة المخاطر و المنافع.	نقل حق الاستخدام.
تحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها.	قد يتم أو لا يتم تحويل حق الملكية في نهاية الأمر.	لم يحدد.
طالما أنه ذكر بأنه عقد إيجار إذن هناك دفعات إيجارية.	لم يحدد.	سداد الدفعات الإيجارية.

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مراجع البحث

IV. تعريفات لبعض المصطلحات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (17)

● بداية مدة عقد الإيجار:

هو التاريخ الذي يحق للمستأجر منه ممارسة حقه في استخدام الأصل المؤجر، و هو تاريخ الاعتراف الأولي بعقد الإيجار (أي الاعتراف بالأصول أو الالتزامات أو الدخل أو المصاريف الناتجة من عقد الإيجار حسبما يكون مناسباً) .

● مدة عقد الإيجار :

هي الفترة الغير قابلة للإلغاء التي تعاقد خلالها المستأجر لإستئجار الأصل إلى جانب أية فترات إضافية يملك المستأجر فيها الخيار بمتابعة استئجار الأصل، مع أو بدون دفعات اضافية، عندما يكون من المؤكد بشكل منطقي في بداية عقد الإيجار أن المستأجر سيقوم بممارسة الخيار.

- الحد الأدنى لدفعات عقد الإيجار:

هي المبالغ التي يدفعها المستأجر أو قد يطلب منه دفعها طيلة مدة عقد الإيجار، بإستثناء بدل الإيجار و تكاليف الخدمات و الضرائب التي سيقوم المؤجر بدفعها و استردادها بالإضافة الى أية مبالغ مضمونة من قبل المستأجر أو من قبل طرف مرتبط به.

على أنه إذا كان للمستأجر حق خيار شراء الأصل بسعر يتوقع أن يكون أقل بدرجة كافية من القيمة العادلة للأصل في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة هذا الخيار، أي عند بدء عقد الإيجار فإن الحد الأدنى من دفعات الإيجار تشمل الحد الأدنى من المبالغ المستحقة الدفع طيلة مدة عقد الإيجار بالإضافة الى الدفعة المطلوبة لممارسة حق الشراء.

- القيمة العادلة :

هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو الذي يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس، وليست خاضعة للإجبار بيعاً أو شراءً.

- القيمة الاقتصادية المضمونة:

بالنسبة للمستأجر هي ذلك الجزء من القيمة المضمونة من قبل المستأجر، أو من قبل طرف له علاقة بالمستأجر.

- القيمة المتبقية غير المضمونة:

هي ذلك الجزء من القيمة المتبقية من الأصل المؤجر والذي لا يضمن المؤجر تحقيقه أو مضمونه فقط من قبل طرف له علاقة بالمؤجر.

- سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار:

هو سعر الخصم عند بدء عقد الإيجار الذي يجعل القيمة الإجمالية لما يلي مساوية للقيمة العادلة للأصل المؤجر (أ) الحد الأدنى لدفعات عقد الإيجار، و (ب) القيمة المتبقية غير المضمونة.¹

الفرع الثاني: الأطراف المتعاملة بالتأجير التمويلي وشروط الاعتراف به

أولاً: الأطراف المتعاملة بالإيجار التمويلي

1- المؤجر: أي مؤسسة الإيجار التمويلي التي تقبل بتمويل العملية والتي تتميز بالملكية القانونية

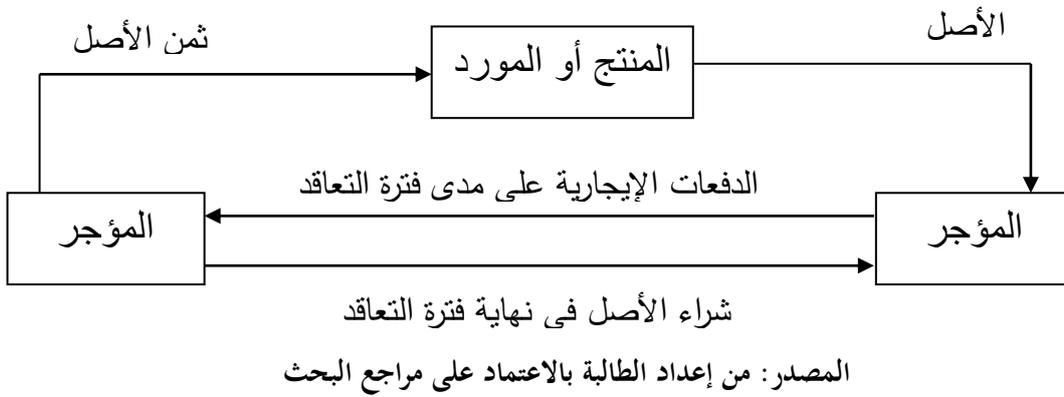
للأصل موضوع العقد، هذه المؤسسة تقوم بنشاط مالي مخصص بما أن المستأجر هو الذي

يتحمل كل الالتزامات التقنية المتعلقة بالأصل.

¹ المعيار المحاسبي الدولي رقم (17)، مرجع سبق ذكره.

- 2- المستأجر: هو الطرف الذي يسعى للاقتناء والحصول على الأصل بالتفاوض مع المورد حول السعر والتكلفة والمدة، فالمستأجر هو الذي يختار الأصل ويحدد خصوصياته حسب احتياجاته.
- 3- المورد: وهو الطرف الذي يسلم الأصل المطلوب من طرف المؤجر، وفقاً للمعايير والمقاييس المتفق عليها بينه وبين المستأجر، والأصول المستأجرة إما أن تكون أن تكون أصولاً عقارية أو منقولة معنوية أو مادية.¹

الشكل رقم (1-1) يبين: العلاقات المختلفة بين أطراف عملية التأجير التمويلي



ثانياً : شروط الاعتراف بالإيجار التمويلي.

يكون العقد عقد إيجار تمويلي إذا توافرت عند إبرامه أي من الحالات التالية:

- أ - إذا تضمن العقد شرطاً يميز تحويل ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة العقد.
- ب - مدة الإيجار تغطي الجزء الأكبر من مدة الحياة الاقتصادية للأصل ذاته، حتى إذا لم تتم عملية نقل الأصل، و الملاحظ أن النظام المحاسبي المالي لم يحدد المقصود ب "فترة الجزء الأكبر" في حدها المعيار الأمريكي ب 75% من المدة النفعية للأصل المؤجر، أما المعيار الدولي فقد وضع شروطاً هي أقرب للتقدير الشخصي.
- ج - إن عقد الإيجار يمنح المستأجر حق اقتناء الأصل بصورة كافية عن قيمته العادلة في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق خيار الاحتفاظ بالأصل.²
- د - إذا كانت الأصول المؤجرة ذات طبيعة خاصة بحيث يمكن للمستأجر فقط استخدامها بدون إجراء تعديلات رئيسية.¹

¹ أحمد توفيق بارود، معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية -دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين-، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية-غزة-، 2011، ص 21.

² عبد الرحمن عطية، المحاسبة المعمقة -وفق النظام المحاسبي المالي-، الطبعة الأولى، 2011، ص 174.

ملاحظة:

حددت معايير المحاسبة الأمريكية القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار بأنها تساوي % 90 فأكثر من القيمة العادلة للأصل.

الفرع الثالث: خصائص الإيجار التمويلي مقارنة بالعقود المشابهة

أولاً: خصائص عمليات الإيجار التمويلي

هناك العديد من الخصائص المرتبطة بعملية الإيجار التمويلي وأهمها:

- المؤجر غير مسئول عن خدمات الصيانة والتأمين، ودفع الضرائب، عن الأصل الى المستأجر؛
- عقد غير قابل للإلغاء حتى يدفع للمؤجر كامل دفعات الإيجار أو بموافقة الطرفين مما يجعله يشبه بعض القروض طويلة الأجل؛
- يستنفذ بشكل كامل، أي أن المدة التي يغطيها عقد الإيجار التمويلي تغطي معظم العمر الإنتاجي للمؤجر، وكذلك يحصل على دفعات إيجار تساوي كامل التكلفة الأساسية للأصل للمؤجر، بالإضافة إلى عائد على رأس المال المستثمر؛
- قد يعطي المستأجر حق خيار تحديد العقد بسعر أقل من سعر العقد الأصلي أو السعر السوقي لبدل قسط الإيجار في تاريخ التجديد؛
- المستأجر مسئول عن دفع الضريبة والتأمين على الأصل المستأجر؛
- المستأجر يظهر الأصل المستأجر في القوائم المالية (الميزانية)، بالقيمة العادلة للأصل أو المحينة أو أيهما أقل، مقابل إظهار التزام لتلك القيمة في الميزانية في جانب الأصول؛
- قد يعطي المستأجر حق خيار شراء الأصل بسعر مغري، يقل بشكل جوهري عن القيمة السوقية عند انتهاء عقد الإيجار أو قد يكون بدون تكلفة؛
- الفشل في سداد دفعات الإيجار قد يفضي إلى إشهار إفلاس الشركة المستأجرة؛
- يعطي للمؤجر حق استرداد الأصل المستأجر في حال إفلاس المستأجر، و قد يحق للمؤجر في نفس الوقت مطالبة المستأجر بدفع جزء من دفعات الإيجار غير المسددة؛²

1 المعيار المحاسبي الدولي رقم (17)، مرجع سبق ذكره .

2 محمد جهاد خليل شمالي، مدى امكانية تطبيق أسلوب التأجير التمويلي في المصارف و شركات الصناعات الانشائية العاملة في قطاع غزة -دراسة تطبيقية -، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية -غزة -، 2013 ص (31-33).

ثانيا: التمييز بين عقد الإيجار التمويلي وما يشبهه من عقود

جدول رقم (1-2) يبين: الفروق بين الإيجار التمويلي والعقود المشابهة

المدة	استعمال الأصل المؤجر	وقت انتقال الملكية	الملكية	
عشرة سنوات الى خمسة عشر سنة.	لنشاط إنتاجي أو سلمي أو خدمي أو مخصص لغرض مهني.	في نهاية مدة العقد و بعد ممارسة حق خيار الشراء.	الخيار للمستأجر.	قرض الإيجار التمويلي
-----	لا توجد شروط (منقولات ، عقارات).	تلقائيا بعد سداد جميع الأقساط.	يوجد نقل للملكية.	عقد البيع الإيجاري
ثلاثة إلى خمس سنوات.	لا توجد شروط.	منذ ابرام العقد، إلا إذا اتفق البائع و المشتري على خلاف ذلك.	يوجد نقل للملكية.	عقد البيع بالتقسيط

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مراجع البحث

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي بالنسبة للمستأجر

سنحاول في هذا المطلب عرض المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي.

بمجرد ما يدخل الأصل تحت مراقبة المستأجر يسجل هذا الأخير بقيمته العادلة أو بالقيمة المحينة

للمدفوعات الدنيا إذا كانت هذه الأخيرة أقل ثمنا¹ كما يلي²:

2	ح -/ حسابات الثببتات (حسب نوع الأصل المستأجر)	Xxx
167	ح - /الديون المترتبة عن عقد إيجار التمويل دخول الملك تحت سيطرة الشركة	xxx

كما أن دفعات الإيجار المسددة إضافة إلى الفوائد تسجل كل عام كما يلي:

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² أمينة بوفرح، أثر المعالجة المحاسبية للائتمان الإيجاري وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري على المؤسسة الاقتصادية،-دراسة حالة شركة الأشغال الكبرى بالجنوب، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2012 ص (103-105).

Xxx	xxx	ح -/الديون المترتبة عن عقد إيجار التمويل	167
	Xxx	ح -/أعباء الفوائد	661
		ح - /الصندوق تسديد دفعة الإيجار مع الفائدة	53

إضافة إلى ذلك يجب أن يهتك الأصل المستأجر على مدى عمره الإنتاجي الافتراضي (مدة عقد الإيجار).

Xxx	Xxx	ح -/مخصصات الإهلاكات	681
		ح -/إهلاك التثبيتات العينية إثبات قسط الإهلاك في نهاية الدورة	281

مع ملاحظة أنه إذا قرر المستأجر الاحتفاظ بالأصل، و كان عليه أن يدفع لذلك استحقاقا أخيرا يوافق تعاقديا رفع خيار الشراء، فإن مبلغ هذا الاستحقاق الأخير يجب أن يوافق رصيد حساب الديون عن عقد الإيجار، و يأتي تسديد هذا الاستحقاق لتصفية هذا الحساب الخاص بالدين.

Xxx	Xxx	ح - /الديون المترتبة عن عقد إيجار التمويل	167
		ح -/الصندوق اثبات رصيد حساب الديون عن عقد الإيجار	53

أما إذا لم يرفع المستأجر خيار الشراء فإن الأصل يعود إلى المؤجر و يتم إخراجه من أصول المستأجر، و في هذه الحالة تتم تصفية حساب الديون 167 بحساب 78 الإسترجاعات عن خسائر القيم و التموينات.

Xxx	Xxx	ح -/الديون المترتبة عن عقد إيجار التمويل	167
		إلى ح - /الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات تصفية الديون المترتبة على عقد الإيجار	78

	Xxx	ح -/إهلاك التثبيتات العينية		281
Xxx		ح -/حسابات التثبيتات (حسب نوع الأصل المستأجر) إخراج التثبيت من الميزانية	2	

المطلب الثالث: مزايا الإيجار التمويلي و أثره على الأداء المالي للمستأجر

سنحاول في هذا المطلب عرض أهم المزايا التي تحظى بها عقود الإيجار التمويلي عند المستأجر، وكذا إبراز العلاقة بين هذا النوع من العقود والأداء المالي.

أولاً: مزايا الإيجار التمويلي بالنسبة للمستأجر

تظهر أهمية الإيجار التمويلي كوسيلة لتمويل الاستثمار من خلال المزايا التالية:

- 1- **تمويل يغطي كامل الاستثمار** : يضمن عقد الإيجار للمستأجر الحصول على تمويل كامل لاستثماراته (100%)، وهي ميزة لا توفرها طرق التمويل الأخرى كالقروض البنكية الاعتمادات المالية التي تشترط للحصول عليها، أن يقدم طالب التمويل ضمانات مالية أو شخصية، إضافة إلى أنها لا تمول الاستثمار المطلوب بنسبة % 100 ويمكن المستأجر من تغطية النفقات التي يتحملها بموجب العقد من خلال الأرباح التي يجنيها من وراء تشغيل الأصول الإنتاجية المؤجرة، وبذلك يظهر المستأجر وكأنه يمول نفسه.
- 2- **أقل كلفة اقتصادية** : إن تكلفة الإيجار التمويلي تقل في كثير من الحالات عن تكلفة الأساليب التمويلية الأخرى لوجود مزايا مالية يتمتع بها المؤجر تتمثل في الإعفاءات الضريبية وتخفيض ثمن الأصول الإنتاجية التي تؤدي إلى تخفيض تكلفة التمويل وبالتالي تخفيض قيمة الإيجار الذي يتحمله المستأجر ، إضافة إلى أنه يخفف الأعباء على الموارد المالية للمستأجر، وبالتالي توفيرها لاستخدامات أخرى بالمشروع، مما يساعد على تحقيق المزيد من الاستثمارات.
- 3- **يحسن صورة ميزانية المستأجر** : وذلك لأن أقساط الأجرة والأعباء الأخرى التي يرتبها العقد على المستأجر، لا تظهر في جانب الخصوم في الميزانية (لا تظهر في صورة ديون وإنما تكلفة إنتاج)، وبالتالي يستطيع المستأجر الاحتفاظ بفرصة الحصول على ائتمان مرة أخرى (قروض، اعتمادات مالية) وذلك

بعكس حالة ما إذا كان المستأجر قد حصل على قرض أول ثم يطلب قرضاً ثانياً، وهنا تكون فرصة الحصول على قرض ثانٍ صعبة، أما في التأجير التمويلي فإن ذلك لا يشكل عقبة أمام المستأجر.

4- المرونة في الاستخدام : لوجود مزايا ضريبية، حيث تعد أقساط الإجارة التي يدفعها المستأجر بمثابة مصاريف تخصم من الأرباح الخاضعة للضريبة، ومثلها في ذلك أقساط الاهتلاك، أي أنها تخصم من الأرباح الخاضعة للضريبة، كما أن هناك بعض الأصول غير خاضعة للاهتلاك (كالأراضي) ففي حال تمويلها عن طريق التأجير التمويلي، فإن عملية دفع الأقساط وخصمها من الأرباح الخاضعة للضريبة يجعل تكلفة استئجارها أقل بكثير من تكلفة شرائها.¹

5- سرعة الحصول على الأصول المطلوبة وبأسعار اليوم، بخلاف الاعتماد على زيادة رأس المال لتمويل الشراء أو الاعتماد على الاقتراض من البنوك بفائدة، وخاصة في حالة عدم استجابة سوق رأس مال للطلاب المتزايد على الأموال أو في حالة وجود عوائق أمام المؤسسات المالية لمنح الائتمان.

6- في كثير من الحالات ينقل التأجير التمويلي مخاطر القيمة المتبقية للأصل إلى المؤجر.²

ثانياً : العلاقة بين الإيجار التمويلي و الأداء المالي

يمكن إيجاز العلاقة بين الإيجار التمويلي و الأداء المالي فالنقاط التالية :

- ❖ الإيجار التمويلي أقل تكلفة بالتالي ← أكبر نتيجة ← أكثر أداء .
- ❖ الإيجار التمويلي يحقق ← دخل صافي أكبر ← أداء أكثر .
- ❖ الإيجار التمويلي يحسن صورة المؤسسة المستأجرة و بالتالي يحقق ← هامش مناورة مالية أفضل
- القدرة على الإستدانة.
- القدرة على توليد النقد.
- ❖ يحسن النشاط ← رقم أعمال أكبر ← نتيجة أكبر ← أداء أكثر³.

1 كوديد سفيان، تمويل الإجارة المنتهية بالتملك في البنوك الإسلامية، جامعة تلمسان، ص 13.

2 حسين حسين شحاتة، التأجير التمويلي في ضوء الشريعة الإسلامية، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر المحاسبي الإسلامي، ص 10.

3 أنظر Felistas Mwende , THE EFFECT OF LEASE FINANCING ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF ALL FIRMS LISTED IN NAIROBI STOCK EXCHANGE, a research project submitted in partial fulfilment of the requirements for the award of the degree of masters in business administration, school of business, university of Nairobi, October 2014.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

قصد الإحاطة أكثر بموضوع بحثنا، ولضبط متغيراته وكذا بغية تحديد الأداة المستعملة وطريقة الدراسة، سنحاول في هذا المبحث عرض ما نحسب أنها أهم الدراسات السابقة في بحثنا وقد حاولنا التنوع فيها وذلك بتنوع اللغة وكذلك المنطقة الجغرافية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة الأجنبية

نحاول من خلال هذا المطلب عرض الدراسات الأجنبية المتعلقة بالإيجار التمويلي وتأثيره على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وهي كالتالي:

الفرع الأول: دراسة (Silva و Fülbier و Pferdehirt 2008)

هدف هذا المقال إلى معرفة مدى تأثير الإيجار التمويلي على النسب المالية ل (90) مؤسسة ألمانية مدرجة في البورصة للفترة (2003-2004)، وذلك باستخدام نموذج (لمهوف-ليب-وايتل) الرأسمالي. توصل الباحثين من خلال هذا المقال إلى أن هناك تأثير على النسب المالية المتعلقة بالميزانية، كما أنه يوجد تأثير طفيف على نسب الربحية والتقييم المتعدد. من خلال هذه الدراسة نجد أنها:

- تتفق مع دراستنا من حيث معرفة أثر الإيجار التمويلي على النسب المالية التي تحدد لنا الأداء المالي؛
- تختلف عن دراستنا لاعتمادها نموذج لقياس وتحديد الأثر، كما تختلف في حجم العينة المختبرة وقطاعها (مؤسسات صناعية)؛

الفرع الثاني: دراسة (cornelius petrus jacobus opperman 2012)

هدفت الأطروحة إلى تحديد أثر رزمة التزامات الإيجار التشغيلي على القوائم المالية، حيث قامت الباحثة بتحليل الأثر على إجمالي الأصول و الخصوم، إضافة إلى تحليل الأثر على بعض المؤشرات و النسب المالية ل (44) مؤسسة من سوق جوهانزبورغ للأوراق المالية و تقدمت مؤشر للأثر المستقبلي ل Exposure draft ED (hereafter) . 2010/9

أظهرت نتائج الدراسة أن الباحثة توصل إلى أنه عند رزمة الإيجار التشغيلي يزيد إجمالي الأصول و كذا إجمالي الخصوم، أما بالنسبة للأثر على النسب و المؤشرات المالية فاختلاف بين الإيجابي و السلبي.

من خلال هذه الدراسة نجد أنها:

- تتفق مع دراستنا من حيث معرفة أثر الايجار التشغيلي المرسل على القوائم المالية، و تحليلها للأثر على بعض المؤشرات المالية؛
- تختلف عن دراستنا كونها تقوم برسملة الايجار التشغيلي و من ثم تحديد الأثر على النسب المالية، كما تختلف في عدد و نوع المؤسسات المختبرة (مؤسسات مدرجة في السوق المالية)؛

الفرع الثالث: دراسة (Md. Abdus Salam 2012)

الدراسة عبارة عن مقال علمي هدف من خلاله الباحث لمعرفة مدى تأثير الإيجار التمويلي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لعينة مكونة من 53 مؤسسة في بنغلاديش، حيث ركز الباحث في دراسة التأثير على نسبة حقوق المساهمين ROE والعائد على الأصول ROA، وذلك من خلال إعداد استبيان موجه لأصحاب المؤسسات عينة الدراسة سنة 2012.

بعد تطبيق الانحدار البسيط توصلت الدراسة إلى ضرورة توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنغلاديش إلى التمويل عن طريق الإيجار التمويلي لتأثيره الايجابي ومساهمته في تحسين أداءها المالي.

من خلال تحليلنا لدراسة Md. Abdus Salam خلصنا إلى ما يلي :

- تطابق الهدف الرئيسي للدراسة ودراستنا والمتمثل في معرفة مدى تأثير الإيجار التمويلي على الأداء المالي؛
- يؤخذ على الدراسة اعتمادها على الاستبيان كأداة لقياس الأثر الناجم على الإيجار التمويلي في أداء المؤسسة؛

الفرع الرابع: دراسة (Caro Ayuma و Faith Asha Munga 2013)

الدراسة عبارة عن مقال سعت من خلاله الباحثان إلى تقييم مختلف العوامل المؤثرة عند حصول المؤسسات العمومية الكينية على الإيجار التمويلي، و هل لاستخدامه تأثير على خفض التكاليف في تلك المؤسسات، إضافة إلى معرفة تأثير الموارد المالية على استخدام الإيجار التمويلي، و ذلك عن طريق توزيع استبيان على عينة مكونة من 88 شخص في وظائف مختلفة.

توصلت الباحثان إلى أن هناك علاقة عكسية بين توفر الموارد المالية و استخدام الإيجار التمويلي ، و أنه هو الخيار الأنسب للحصول على المعدات و الممتلكات ، و ذلك تبعا لعدة عناصر نذكر منها : ارتفاع تكلفة الاقتناء ، تكاليف التأمين.

من خلال هذه الدراسة نجد ما يلي :

أن الدراسة تتوافق الى حد كبير مع دراستنا فيما يتعلق بالهدف الرئيسي كونها تسعى معرفة أثر الإيجار التمويلي على الوضعية المالية للمؤسسة؛

تختلف دراستنا عن الدراسة فيما يتعلق بالعينة المختبرة و كذا الأداة المستخدمة؛

الفرع الخامس: دراسة (2014 Felistas Mwende)

هدفت الباحثة من خلال هذا المقال إلى إثبات أثر الإيجار التمويلي على الأداء المالي ل (14) مؤسسة مستأجرة مدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية، واعتمدت الباحثة على العائد على الأصول ROA و العائد على الأموال الخاصة ROE كمؤشرات لقياس الأداء المالي تم حسابها انطلاقا من القوائم المالية لسبع سنوات متتالية (2007-2013)، حيث قامت الباحثة بإجراء اختبارات احصائية وصفية لبيانات الدراسة من خلال حساب المتوسط والوسيط والتباين والانحراف المعياري وذلك لبناء معادلات لقياس أثر الإيجار التمويلي على المؤشرين.

خلصت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة كبيرة إيجابية ما بين الإيجار التمويلي و معدل العائد على الأموال الخاصة، إضافة إلى أن زيادة وحدة واحدة من الإيجار التمويلي يؤدي إلى زيادة مقدارها 0.07 في معدل العائد على الأصول.

وهذا ما يدل على أن الإيجار التمويلي إيجابي على كفاءة المؤسسات في توليد الأرباح و كذا خلق الثروة. من خلال هذه الدراسة نجد أنها:

- تتفق مع دراستنا في الهدف الرئيسي المتمثل في قياس أثر الإيجار التمويلي على الأداء المالي؛
- تختلف عن دراستنا في عدد ونوع المؤسسات المختبرة، وكذا الأداة المستخدمة؛

الفرع السادس: دراسة (Bostwick , fohnestock , O'neefe)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة تأثير تقنيات رسملة الإيجار التمويلي على التغيرات في القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، الدخل الصافي) ونسب قياس الأداء (إجمالي الديون إلى الأصول، إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة، الديون طويلة الأجل إلى الأموال الخاصة، العائد على الأصول ROA، العائد على الأموال الخاصة ROE) لعينة مكونة من خمس شركات صناعية أمريكية مختلفة من خلال مقارنتها، وتوصلت الدراسة أن الأداء المالي لشركة التجزئة هو الأكثر تأثرا بالإيجار التمويلي، إضافة إلى ذلك فإن تعقيد و/أو خصوصية الإيجار التمويلي لا تؤدي نتائج أحسن من أساليب التمويل الأخرى.

من خلال تحليلنا لهذه الدراسة وجدنا ما يلي :

- توافق الدراسة ودراستنا إلى حد كبير فيما يخص مؤشرات قياس الأداء المالي؛
- أما فيما يتعلق بعينة الدراسة تتوافق ودراستنا من خلال تنوع المؤسسات المختبرة ويكمن الاختلاف في عدد المؤسسات المستهدفة؛

المطلب الثاني: الدراسات السابقة العربية

خصص هذا المطلب لعرض الدراسات السابقة العربية وكذا التعليق عليها بغية تصويب دراستنا.

الفرع الأول : دراسة (وليد زكريا صيام ومحمد نواف قطيشات 2007)

هدف الباحثان من خلال هذا المقال إلى بيان تأثير قرارات الإيجار التمويلي على الأداء المالي للشركات المستأجرة في الأردن، وذلك من خلال قياس درجة الربحية والسيولة والمخاطرة التي تتحملها الشركة، وقد اعتمد الباحثان في جمع البيانات على الاستبانة التي بلغ عددها 102 استبانة على كافة الشركات التي تستخدم الإيجار التمويلي تم استرداد 90 استبانة منها، وقد استبعدت منها 6 استبانات في أثناء عملية التحليل نتيجة عدم اكتمال البيانات فيها، وبالتالي اقتصرت الدراسة على تحليل 84 استبانة أي ما نسبته 82.4% من الاستبيانات الموزعة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هنالك إقبالا على الإيجار التمويلي في الأردن، إذ إن استخدام الإيجار التمويلي يؤدي إلى زيادة ربحية الشركات وسيولتها وتخفيض درجة المخاطرة فيها، وبالتالي فهو يؤثر إيجاباً على الأداء المالي لها.

تتفق الدراسة مع دراستنا من حيث أنها:

- تقوم بقياس أثر قرار الإيجار التمويلي على الأداء المالي؛
- اختيار الباحث لعينة مكونة من مؤسسات مستأجرة؛

وتختلف من حيث الأداة المستعملة لاختبار الظاهرة، إضافة إلى تحديد الباحثين لثلاثة مؤشرات لقياس الأداء المالي فقط.

الفرع الثاني : دراسة (أمينة بوفرح 2012)

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير المعالجة المحاسبية للائتمان الإيجاري وفق النظام المحاسبي المالي على وضعية المؤسسة الاقتصادية مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني وكذا التشريع الجبائي، ومدى مطابقتها مع المعالجة المحاسبية المقترحة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (17).

وتوصلت الدراسة إلى أنه:

- يوجد اختلاف كبير في المعالجة المحاسبية للائتمان الايجاري وفق النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني؛
- يوجد توافق بين المعالجة المحاسبية للائتمان الايجاري في النظام المحاسبي مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (17) من حيث متطلبات الإفصاح والقياس؛
- يترتب عن المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي آثار متعددة على القوائم المالية وبالتالي تحسين الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؛
- يترتب عن المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي آثار جبائية، كما أن هناك توافق تام بين التشريع الجبائي الجزائري للائتمان الايجاري مع التشريع المحاسبي؛
- من خلال هذه الدراسة نجد أنها:
- تتفق مع دراستنا من حيث أنها تدرس أثر المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي على وضعية المؤسسة الاقتصادية المستأجرة؛
- نجد أنها تختلف من باب مقارنتها للمعالجة المحاسبية التي أتى بها النظام المحاسبي المالي مع المخطط المحاسبي الوطني من جهة، مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (17) (عقود الإيجار)؛

الفرع الثالث : دراسة (Nabila Smaili 2012)

- هدفت الدراسة إلى تحديد مختلف الجوانب النظرية لمفهوم الإيجار المالي وفق عدة مقاربات، وكذا المفاهيم المرتبطة به، كما سعت إلى عرض واقع وآفاق تطبيق هذه الصيغة في الجزائر.
- وقصد الوصول إلى النتائج المرجوة اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي وكذا على أسلوب المقابلة مع مسؤولين في البنوك التجارية، فكانت العينة متكونة من 50 مؤسسة صغيرة متوسطة.
- وفي الأخير توصلت الدراسة إلى:
- أن كل من المفاهيم وفق المقاربات الفرنسية والأجلوساكسونية وكذا الاسلامية تركز على فكرة أن الايجار التمويلي يساهم في تمويل الاقتصاد كل حسب درجته؛
 - أن مساهمة الإيجار التمويلي في الاقتصاد الوطني يعد ضعيفا؛
- من خلال هذه الدراسة أنها تختلف عن دراستنا كونها تدرس متغير واحد وهو ما يوافق المتغير المستقل في دراستنا، وكذا في منهجية الجانب التطبيقي إذ أن الباحثة اعتمدت على أسلوب المقابلة، وكذلك عدد المؤسسات المختبرة وحجمها (مؤسسات صغيرة ومتوسطة) ونوعها (بنوك)؛

الفرع الرابع : دراسة (محمد جهاد خليل شمالي 2013)

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى امكانية تطبيق أسلوب الايجار التمويلي في الشركات الصناعية الانشائية كمستأجر و المصارف كمؤجر، و كذا التعرف على مدى توافر الرغبة و القدرة لدى كل منهما لتطبيق الايجار التمويلي، و قد تعرضت الدراسة الى نماذج و معايير المفاضلة بين قرار الايجار التمويلي و قرارات التمويل الأخرى، كما تناولت واقع بيئة الايجار التمويلي في قطاع غزة في فلسطين، و لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، و تم توزيع استبيان لكل فئة من فئتي الدراسة، و قد توصلت الدراسة الى أن المقومات التنظيمية و المالية و التمويلية لتطبيق الايجار التمويلي موجودة و أن الرغبة لتطبيقه أيضا موجودة، إضافة الى وجود بعض المعوقات التي تحد من انتشار الايجار التمويلي في قطاع غزة، منها عدم وجود شركات تقدم خدمات الايجار التمويلي، و قلة المعرفة و الدراية بخصائص و مميزات الايجار التمويلي. تختلف الدراسة عن دراستنا من حيث الأداة المستعملة، وكذا عينة الدراسة، وهدفها.

وفيما يلي ملخص للدراسات السابقة في الجدول التالي :

الجدول رقم (1-2) يبين: ملخص الدراسات السابقة لموضوع بحثنا

النتائج	المتغيرات	الأداة	العينة	
الدراسات العربية				
- استخدام الإيجار التمويلي يؤدي إلى تحسين الأداء المالي له؛	المتغير المستقل : قرارات الإيجار التمويلي. المتغير التابع : الأداء المالي.	الاستبانة.	مؤسسات مستأجرة في الأردن.	(وليد زكريا صيام ومحمد نواف قطيشات 2007)
- يوجد اختلاف كبير في المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني؛ - يوجد توافق بين المعالجة المحاسبية للاتتمان الإيجاري في النظام المحاسبي المالي. المتغير المستقل: المعالجة المحاسبية للاتتمان الإيجاري وفق النظام المحاسبي المالي. المتغير التابع : وضعية المؤسسة الاقتصادية.	حساب النسب و التحليل.	شركة الأشغال الكبرى بالجنوب (SGTS)	(أمينة بوفرح 2012)	

<p>- أن كل من المفاهيم وفق المقاربات الفرنسية و الأنجلوساكسونية وكذا الاسلامية تتركز على فكرة أن الايجار التمويلي يساهم في تمويل الاقتصاد كل حسب درجته؛ - تعد مساهمة الإيجار التمويلي في الاقتصاد الوطني ضعيف؛</p>	<p>متغير الدراسة: الإيجار التمويلي.</p>	<p>المقابلة و التحليل.</p>	<p>50 مؤسسة صغيرة متوسطة.</p>	<p>(Nabila Smaili 2012)</p>
<p>-توفر المقومات التنظيمية و المالية و التمويلية لتطبيق الايجار التمويلي؛ - وجود بعض المعوقات التي تحد من انتشار الايجار التمويلي في قطاع غزة؛</p>	<p>متغير الدراسة : الإيجار التمويلي.</p>	<p>الاستبانة.</p>	<p>المصارف و الشركات الانشائية الصناعية في قطاع غزة.</p>	<p>(محمد جهاد خليل شمالي 2013)</p>
<p>الدراسات الأجنبية</p>				
<p>هناك تأثير على النسب المالية المتعلقة بالميزانية، كما أنه يوجد تأثير طفيف على نسب الربحية.</p>	<p>المتغير المستقل : الإيجار التمويلي. المتغير التابع : النسب المالية.</p>	<p>استخدام نموذج (لمهوف- ليب- وايتل) الرأسمالي.</p>	<p>90 مؤسسة ألمانية مدرجة في البورصة للفترة (2003-2004).</p>	<p>(Fülbier Silva و Pferdehirt و 2008)</p>
<p>- يزيد إجمالي الأصول و الخصوم عند رسملة الإيجار التشغيلي؛ - اختلاف الأثر على النسب بين الإيجاري و السليبي؛</p>	<p>المتغير المستقل : رسملة التزامات الإيجار التشغيلي. المتغير التابع : القوائم المالية.</p>	<p>Exposure draft ED 2010/9.</p>	<p>(44) مؤسسة من سوق جوهانزبورغ للأوراق المالية.</p>	<p>(opperman cornelius petrus Jacobus 2012)</p>
<p>- ضرورة توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنغلاديش إلى التمويل عن طريق الإيجار التمويلي؛ - يحسن الإيجار التمويلي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛</p>	<p>المتغير المستقل: الإيجار التمويلي. المتغير التابع : النسب المالية.</p>	<p>الاستبانة.</p>	<p>53 مؤسسة في بنغلاديش.</p>	<p>(Md. Abdus Salam 2012)</p>
<p>- هناك علاقة عكسية بين توفر الموارد المالية و استخدام الإيجار التمويلي؛ - الإيجار التمويلي هو الخيار الأنسب للحصول على المعدات و الممتلكات؛</p>	<p>المتغير المستقل : الإيجار التمويلي. المتغير التابع : الأداء المالي.</p>	<p>الاستبانة.</p>	<p>المؤسسات العمومية الكينية.</p>	<p>(Caro Ayuma Faith Asha و Munga 2013)</p>

<p>- يوجد علاقة كبيرة إيجابية ما بين الإيجار التمويلي و معدل العائد على الأموال الخاصة؛</p> <p>- إن زيادة وحدة واحدة من الإيجار التمويلي يؤدي إلى زيادة مقدارها 0.07 في معدل العائد على الأصول؛</p>	<p>المتغير المستقل : الإيجار التمويلي.</p> <p>المتغير التابع: الأداء المالي.</p>	<p>اختبارات احصائية وصفية.</p>	<p>(14) مؤسسة مستأجرة مدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية.</p>	<p>(Felistas Mwende 2014)</p>
<p>- الأداء المالي لشركة التجزئة هو الأكثر تأثراً بالإيجار التمويلي؛</p> <p>- خصوصية الإيجار التمويلي لا تؤدي نتائج أحسن من أساليب التمويل الأخرى؛</p>	<p>المتغير المستقل : تقنيات رسملة الإيجار التمويلي.</p> <p>المتغير التابع : النسب المالية.</p>	<p>حساب النسب و التحليل.</p>	<p>خمسة شركات صناعية أمريكية مختلفة.</p>	<p>(Bostwick , fohnestock , O'neefe)</p>

خلاصة الفصل:

قمنا في الفصل الأول بالتعرض لمفهوم الإيجار التمويلي حيث توصلنا الى أنه لا توجد فروق جوهريّة في النظم المحاسبية المقارنة بالخصوص فيما يتعلق بشروط الاعتراف به، كما حاولنا التمييز بين هذا النوع من العقود وما يشبهه من عقود أخرى من خلال تقديم خصائصه.

خلصنا إلى أنّ الأداء المالي يتأثر بالإيجار التمويلي كونه أقل تكلفة ويحقق وفرات ضريبية للمؤسسة وكذلك يمكنه أن يحسن من صورة المؤسسة من خلال توليد هامش مناورة مالية.

ركزنا في الجزء الثاني من هذا الفصل على مجموعة من الدراسات السابقة التي هدفت الى قياس الأثر الناجم عن الايجار التمويلي على الأداء المالي، والتي وجدنا من خلال معظمها أن الأثر إيجابي، وهذا ما سنحاول اختباره في الفصل الثاني من الدراسة.

الفصل الثاني

دراسة أثر الأيجار التمويلي على

الأداء المالي للمؤسسات

المستأجرتين أنابيب موسطا و

قدور بطشيم معمر

تمهيد

بعدما تطرقنا في الفصل السابق الى الإطار النظري لعقود الإيجار التمويلي، اضافة الى مجموعة متنوعة من الدراسات السابقة، سنقوم في هذا الفصل بدراسة أثر الإيجار التمويلي على الأداء المالي للمؤسسات مستأجرتين محاولين من خلال قوائمهما المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) قياس الأثر قبل وبعد حصولهما على الإيجار التمويلي، وذلك باعتماد مجموعة من النسب المالية والتي اعتمدها أداة للقياس.

وبالتالي سنقسم الفصل الى مبحثين مبحث يضم منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة فيها، ومبحث ثاني نعرض من خلاله النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول : عرض منهجية وأدوات الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بعرض منهجية وأدوات الدراسة، والذي يقتضي تقديم العينة وكذا تحديد أداة التحليل المعتمد عليها في قياس أثر الإيجار التمويلي على الأداء المالي.

المطلب الأول : عينة الدراسة والمتغيرات المستخدمة

سنحاول من خلال هذا المطلب إعطاء نبذة عن الأطراف المتعاملة بالإيجار التمويلي، إضافة الى عرض محتوى عقود الإيجار التمويلي لكلا المؤسسات.

أولا : نبذة عن المؤسسات المستأجرتين

فيما يلي جدول يلخص أهم المعلومات حول المؤسسات :

الجدول رقم (1-2) يبين: معلومات حول المؤسسات عينة الدراسة

عدد عمالها	نشاطها	رأس مالها	شكلها القانوني	مقرها	المؤسسة
117 عامل.	الأشغال العمومية.	484 342 041	EURL	مستغانم.	" قدور بطشيم معمر" "KADDOUR BETCHIM MAAMAR "
130 عامل.	صناعة الحافلات.	120 000 000	EURL	مستغانم.	" أنابيب موسطا " "ANABIB MOSTA"

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسات.

ثانيا : نبذة عن المؤسسة المؤجرة "المؤسسة الوطنية للإيجار المالي" (SNL)

هي مؤسسة مالية عمومية مختصة في الإيجار المالي، يقدر رأسمالها ب 3.5 مليار دينار جزائري، مهمتها مرافقة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "PME" وكذا الصناعات المتوسطة والصغيرة "PMI" والمهم الحرة، قصد توسيع نشاطها أو تجديد معداتها من أجل تجسيد مشاريعها، ومن ناحية أخرى خلق مناصب شغل عن طريق التمويل.

تعريف وشروط عقد الإيجار المالي :

هو وثيقة تجارية ومالية مبرمة بين المؤجر (SNL) والمستأجر (الزبون)، تتيح الفرصة للمستأجر باستئجار ممتلكات منقولة وعقارية ملك للـ (SNL) لفترة محدودة مقابل دفع إيجار، مع إمكانية شراء المعدات المستأجرة بالقيمة المتبقية المحددة مسبقا في العقد والمعروضة في نهايته، وتتمثل شروطه في:

- ✓ مدة الإيجار تتراوح ما بين 02 الى 05 سنوات؛
- ✓ يتراوح القسط الأول ما بين 5% الى 50%؛
- ✓ الشراء بالقيمة المتبقية 1%؛
- ✓ أقساط الاستئجار شهرية أو فصلية؛

ثالثا : معطيات عقد الإيجار التمويلي للمؤسستين عينة الدراسة

- I. معطيات عقد الإيجار التمويلي المبرم بين مؤسسة "ANABIB MOSTA" و "SNL"
- منح التمويل : في 2014/07/15.
 - مبلغ التمويل خارج الرسم : يقدر بـ 78 377 550,00 دج.
 - مدة العقد : 3 سنوات (36 شهر).
 - طبيعة الإيجارات : شهرية.
 - الدفعة الإيجارية الأولى : تمثل 20% من المبلغ الإجمالي للتمويل وتقدر بـ 15 675 510,00 دج خارج الرسم.
 - الدفعات الشهرية الأخرى : تقدر بـ 2 130 911,92 دج خارج الرسم.

- القيمة المتبقية : وتقدر بـ 50 000,00 دج خارج الرسم.
- طبيعة الأصول المؤجرة : آلات.
- II. معطيات عقد الإيجار التمويلي المبرم بين مؤسسة " KADDOUR BETCHIM " و " MAAMAR " و " SNL " :**
- طلب التمويل : في 2013/11/14.
- إبرام العقد : 2014/05/12.
- مبلغ التمويل خارج الرسم : يقدر بـ 103 332 400,00 دج.
- مدة العقد : 4 سنوات (48 شهر).
- طبيعة الإيجارات : شهرية.
- الدفعة الإيجارية الأولى : تمثل 20% من المبلغ الإجمالي للتمويل وتقدر بـ 20 666 480,00 دج خارج الرسم.
- الدفعات الشهرية الأخرى : تقدر بـ 2 212 228,21 دج خارج الرسم.
- القيمة المتبقية : وتقدر بـ 50 000,00 دج خارج الرسم.
- طبيعة الأصول المؤجرة : آلات.

المطلب الثاني : متغيرات وأدوات الدراسة

نظرا لنقص المؤسسات المستأجرة في الجزائر خصوصا في ولاية ورقلة، إضافة الى صعوبة البحث عليها في ظل احتكار المؤسسات المؤجرة لقوائم زبائنها، قمنا فقط بالعثور على مؤسستين مستأجرتين، تحصلنا من خلال كل منهما على ميزانيات وحسابات النتائج للسنوات (2011-2012-2013-2014) إضافة الى ميزانياتهم التقديرية وحسابات النتائج التقديرية للسنوات (2015-2016-2017) (أنظر الملحق رقم 01).

ترتكز دراستنا على قياس أثر الإيجار التمويلي من خلال مقارنة الأداء المالي للمؤسسة الواحدة قبل وبعد حصولها على الإيجار التمويلي، معتمدين في ذلك على التحليل المالي بواسطة النسب المالية.

لتحديد متغيرات الدراسة والمتمثلة في النسب المالية للحكم على الأداء المالي للمؤسسات المستأجرتين، قمنا بالاعتماد على نسب مالية مستقاة من الدراسات السابقة، وأخرى قمنا باستنتاجها من خلال العناصر التي تؤثر عليها المعالجة المحاسبية تأثيراً مباشراً في كل من الميزانية وحساب النتائج، وتمثل هذه العناصر في:

أ- العناصر التي يؤثر عليها الإيجار التمويلي في الميزانية :

- إجمالي الأصول غير الجارية.
- النقديات.
- إجمالي الأصول.
- النتيجة الصافية.
- الترحيل من جديد.
- رؤوس الأموال.
- إجمالي الخصوم غير الجارية.
- إجمالي الخصوم.

ب- العناصر التي يؤثر عليها الإيجار التمويلي في حساب النتائج :

- الإهلاكات.
- النتيجة العملياتية.
- النتيجة المالية.
- النتيجة العادية قبل الضرائب (وهي نفسها النتيجة الصافية في حساب النتائج لكل من المؤسسات المستأجرتين وذلك لعدم وجود قيمة الضرائب).
- النتيجة غير العادية.
- النتيجة الصافية.

التعريف بمتغيرات الدراسة :

الجدول رقم (2-2) يبين : يلخص النسب المالية المستخدمة

اختصارها	النسبة	التصنيف
ROA	النتيجة الصافية / إجمالي الأصول	المردودية
ROE	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	
RN/CAn	النتيجة الصافية / رقم الأعمال الصافي (هامش الربح الصافي)	
VENTs/ANC	المبيعات / الأصول الثابتة (معدل دوران الأصول الثابتة)	
EBE/VA	الفائض الإجمالي للاستغلال / القيمة المضافة	
FR/AT	نسبة رأس المال العامل / إجمالي الأصول	الهيكلية
ANC/AT	الأصول غير الجارية / إجمالي الأصول	
D/CP	إجمالي الديون / الأموال الخاصة	الرفع المالي (الاستدانة)
D/AT	إجمالي الديون / إجمالي الأصول	
D/ANC	إجمالي الديون / الأصول غير الجارية	
CFE/AT	التدفق النقدي التشغيلي / إجمالي الأصول	السيولة (التدفق النقدي)
CFE/Dette ct	التدفق النقدي التشغيلي / الديون قصيرة الأجل	
CFE/Dettes	التدفق النقدي التشغيلي / إجمالي الديون	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مراجع البحث

قبل شرح هذه النسب يجب أن نوضح بأن قيم النسب المالية المحتسبة لا معنى لها بذاتها إلا إذا قورنت بنسب أخرى مماثلة، وفي دراستنا اعتمدنا على المقارنة المبنية على تحليل الاتجاه، معنى ذلك حساب النسب المالية لمؤسسة معينة مستأجرة لعدة سنوات متتالية، ومن ثم المقارنة بين هذه النسب من سنة لأخرى، وذلك من أجل معرفة وضعية المؤسسة بعد اعتمادها على صيغة الإيجار التمويلي كأسلوب للتمويل .

في حين قمنا باحتساب النسب المالية لمؤسسة ثانية مستأجرة للتأكد من فعالية النسب المالية المختارة لقياس أثر الإيجار التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة المستأجرة، وكذا تأكيد النتائج المتوصل إليها عند قياس الأثر في المؤسسة المستأجرة الأولى أي التأكد من أن احتمال وجود عوامل أخرى مؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة المستأجرة الأولى ضئيل.

أولاً : نسب المردودية

تقيس درجة كفاءة الإدارة من خلال العوائد الناتجة عن المبيعات والاستثمار.

- 1- العائد على إجمالي الأصول **ROA** : وهو نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول، وتقاس من خلاله قدرة المؤسسة على استثمار الأصول التي تمتلكها.
- 2- العائد على الأموال الخاصة **ROE** : تعبر هذه النسبة عن العائد الذي حققه الملاك من استثمار أموالهم بالمؤسسة، تعتبر من أهم نسب الربحية أو المردودية المستخدمة.
- 3- هامش الربح الصافي : تمثل العائد على المبيعات كما تبين قدرة المؤسسة على تحقيق ربح نتيجة للمبيعات.
- 4- معدل دوران الأصول الثابتة : وتوضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق أرباح للمؤسسة.
- 5- الفائض الإجمالي للاستغلال / القيمة المضافة : تبين حجم الفائض الإجمالي للاستغلال مقارنة بالقيمة المضافة وتفسر هذه النسبة أهمية المصاريف المالية.

ثانياً : النسب الهيكلية

هي النسب التي تقدم صورة عن وضعية المؤسسة في وقت معين، وتفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم فمنها ما يتعلق بالأصول ومنها ما يتعلق بالخصوم، وتجدر الإشارة إلى أن النسب الهيكلية يمكن اشتقاقها إما من بيانات جدول حسابات النتائج، أو من بيانات الميزانية المحاسبية.

6- رأس المال العامل / إجمالي الأصول : تشرح هذه النسبة العلاقة بين رأس المال العامل وإجمالي أصول المؤسسة، عن طريق معرفة مدى إمكانية تغطية المؤسسة لأصولها الإجمالية بما تبقى من مواردها الدائمة.

7- الأصول غير الجارية / إجمالي الأصول : تمثل مقدار الأصول غير المتداولة التي يزيد عمرها عن السنة من إجمالي موجودات المؤسسة.

ثالثا : نسب الرفع المالي (الاستدانة)

تستخدم لتقييم سياسة التمويل، ودرجة المخاطرة التي يتحملها المساهمون والدائنون بسبب تلك السياسة.

8- إجمالي الديون / الأموال الخاصة : توضّح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام حقوق الملكية.

9- إجمالي الديون / إجمالي الأصول : وهي نسبة الاستقلال المالي، تستخدم كمؤشر لتقييم سياسة التمويل بالمؤسسة، ولتقييم درجة المخاطرة التي يتحملها المقرضون والملاك.

10- إجمالي الديون / الأصول غير الجارية : معرفة مدى إمكانية تغطية إجمالي الديون باستخدام الأصول غير الجارية.

رابعا : نسب السيولة (التدفق النقدي)

تقيس نسب السيولة مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل تجاه دائئيتها، عندما يحين أجل استحقاق هذه الالتزامات.

11- التدفق النقدي التشغيلي / إجمالي الأصول : وتبين هذه النسبة حجم التدفق النقدي التشغيلي المتولد عن إجمالي أصول المؤسسة.

12- التدفق النقدي التشغيلي / الديون قصيرة الأجل : تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تحقيق فائض في الاستغلال يمكنها من تمويل كل من دورتي الاستغلال والاستثمار.

13- التدفق النقدي التشغيلي / إجمالي الديون : يبين هذا المعدل مدى قدرة التدفق النقدي التشغيلي على تغطية الديون.

المبحث الثاني : عرض وتفسير النتائج

سنحاول من خلال هذا المبحث تطبيق التحليل المالي للمؤسستي أنابيب ANABIB و قدور بطشيم معمر MAAMAR، حيث قمنا في الخطوة الأولى بتحديد أهم البنود المكونة للنسب المستخدمة والمستخرجة من القوائم المالية للمؤسستين محل الدراسة، أما في الخطوة الثانية فقمنا بحساب النسب المالية للمؤسستين المستأجرتين (أنظر الملحق رقم 02).

المطلب الأول : عرض وتحليل النتائج

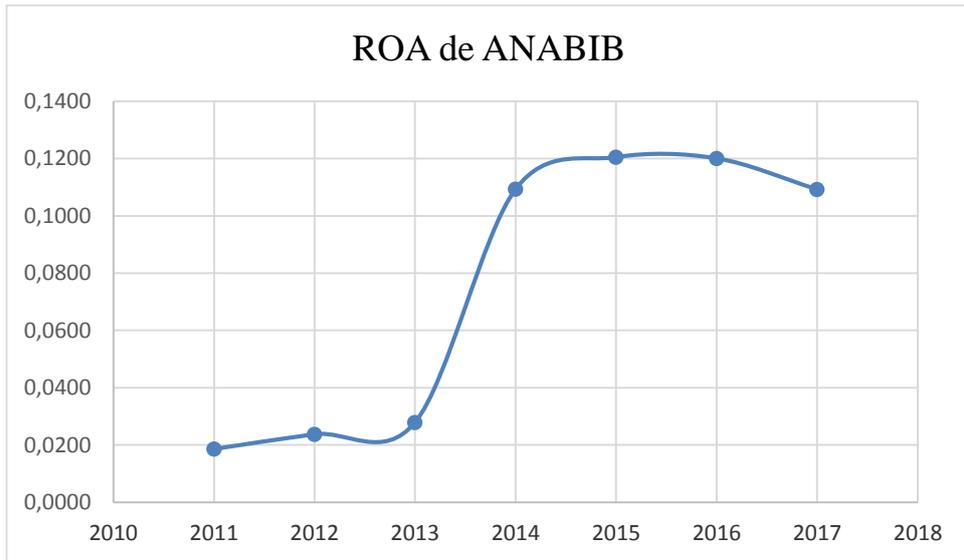
نهدف من خلال تطبيقنا للتحليل المالي إلى معرفة أثر الإيجار التمويلي على الأداء المالي للمؤسستين من خلال جملة النسب المستعملة وبالتالي إثبات صحة فرضيات الدراسة من عدمها، سنعرض أهم النتائج المتوصل إليها في هذا المطلب.

الفرع الأول : مؤسسة أنابيب ANABIB

نسب المردودية

أولاً: نسبة العائد على إجمالي الأصول

الشكل رقم (1-2) يبين : تطور نسبة العائد على إجمالي الأصول ROA لمؤسسة ANABIB

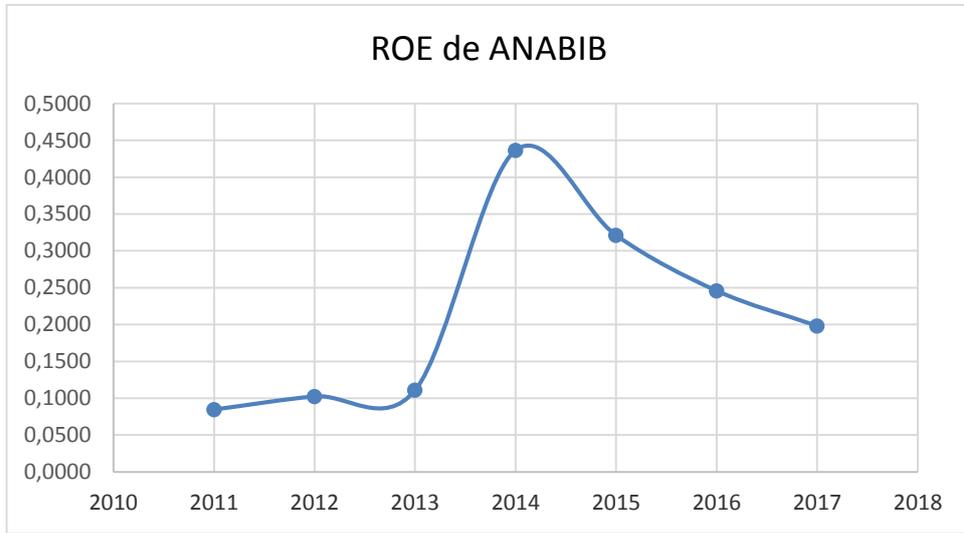


المصدر : اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-1) أعلاه أن نسبة العائد على إجمالي الأصول قدرت بـ 1.86% سنة 2011 حيث شهدت استقرارا نسبيا إلى غاية سنة 2013 والتي قدرت عندها بـ 2.79%، إلا أننا نلاحظ أنّ هنالك قفزة تصل إلى حدود 10.93% سنة 2014 وهي سنة حصول المؤسسة على التمويل بعقد الإيجار التمويلي، وفي سنتي 2015-2016 شهدت ارتفاعا طفيفا لتصبح حوالي 12%، لتستقر في السنة الأخيرة عند 10.92%.

ثانيا : نسبة العائد على الأموال الخاصة

الشكل رقم (2-2) يبين : تطور نسبة العائد على الأموال الخاصة ROE لمؤسسة ANABIB

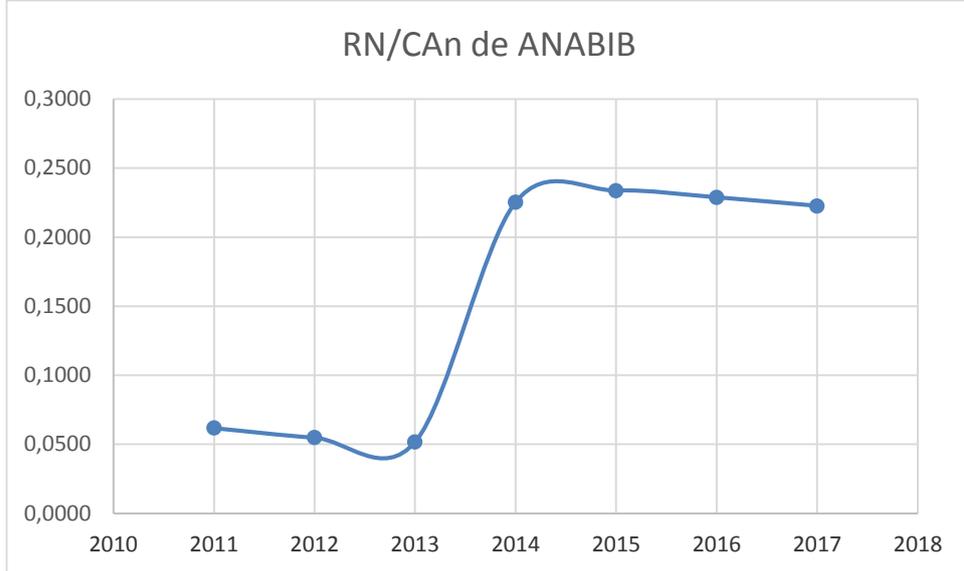


المصدر : اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

يبين الشكل رقم (2-2) تطور نسبة العائد على الأموال الخاصة، حيث نلاحظ أنّها قدرت بـ 8.45% في السنة الأولى من الدراسة لتشهد بعد ذلك ارتفاعا طفيفا في سنتي 2012-2013 كان على التوالي بـ 10.24%-11.07%، أما في سنة 2014 نلاحظ الارتفاع الكبير في النسبة حيث وصلت إلى 43.64% وتنخفض خلال السنوات الثلاث المتبقية 2015-2016-2017 تقدر على التوالي بـ 32.10%-24.56%-19.79%.

ثالثا : هامش الربح الصافي

الشكل رقم (2-3) يبين : تطور هامش الربح الصافي لمؤسسة ANABIB

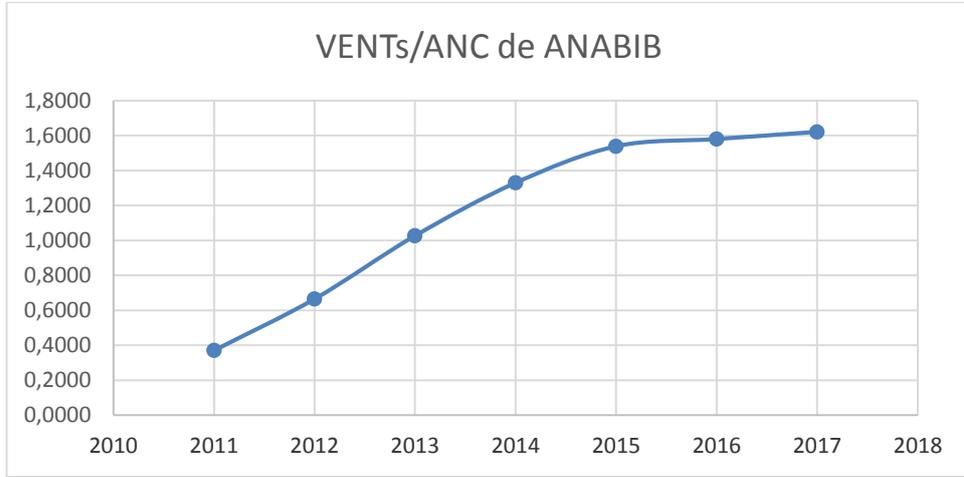


المصدر : اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-3) أعلاه والذي يبين هامش الربح الصافي وهو النتيجة الصافية إلى رقم الأعمال الصافي أنّ النسبة قدرت بـ 6.18% سنة 2011، لتتخفّف بعدها إلى 5.48% سنة 2012 ثم إلى 5.17% سنة 2013، لتقفز إلى 22.53% سنة 2014 ثم ترتفع في سنة 2015 إلى 23.38% لتعاود الانخفاض بشكل طفيف في السنتين الأخيرتين.

رابعاً : معدل دوران الأصول الثابتة

الشكل رقم (2-4) يبين : تطور معدل دوران الأصول الثابتة لمؤسسة ANABIB



المصدر : اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

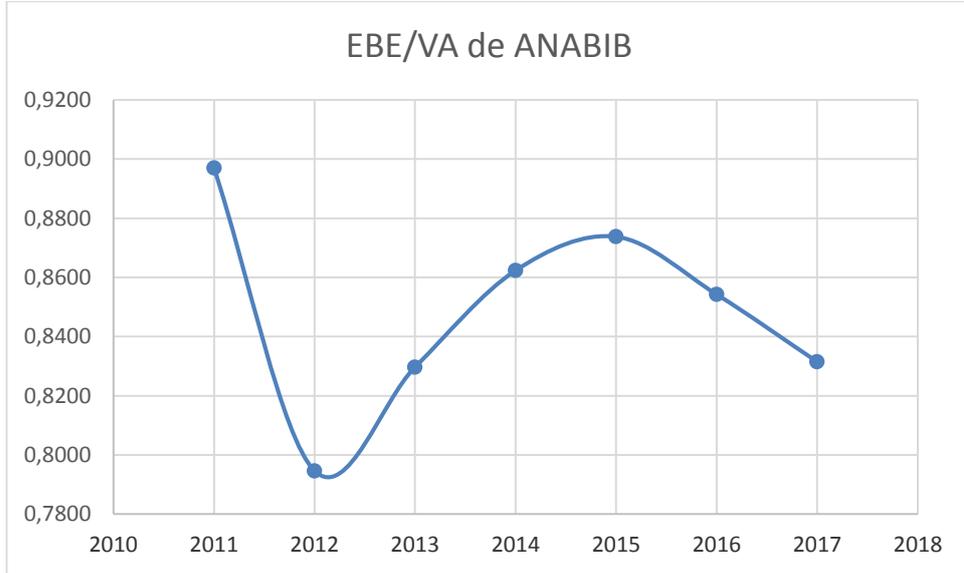
نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-4) أعلاه معدل دوران الأصول في مؤسسة ANABIB شهد ارتفاعاً مستمراً طوال فترة الدراسة حيث قدر سنة 2011 بـ 37.09%، ليصل كما نلاحظ إلى في سنة حصول المؤسسة على الإيجار التمويلي ويعرف بعدها تباطؤاً في الزيادة حيث قدرت قيمته بـ 162.16% (1.621) سنة 2017.

خامساً : الفائض الإجمالي للاستغلال إلى القيمة المضافة

يبين الشكل رقم (2-5) أدناه أهمية المصاريف المالية في مؤسسة ANABIB للفترة الممتدة 2011-2017 حيث نلاحظ أن النسبة كانت مرتفعة سنة 2011 حيث قدرت بـ 89.70% لتتخفف أهمية المصاريف المالية إلى 79.47% سنة 2012، لتعاود الارتفاع قليلاً في السنتين الموالتين لتصل إلى 87.38% سنة 2015، لتعاود الانخفاض في السنتين الأخيرتين مستقرة عند 83.15%.

الشكل رقم (2-5) يبين : تطور نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال إلى القيمة المضافة لمؤسسة

ANABIB

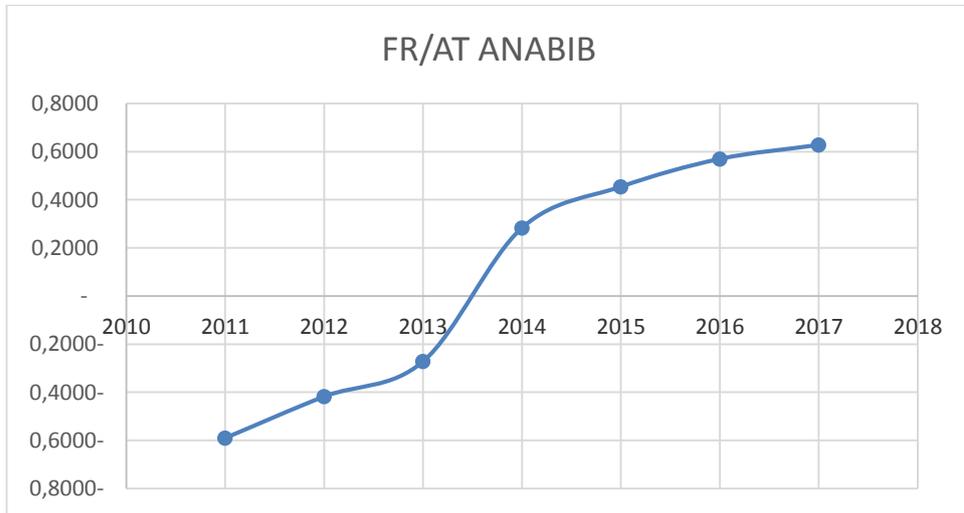


المصدر : اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

النسب الهيكلية

أولا : نسبة رأس المال العامل إلى اجمالي الأصول

الشكل رقم (2-6) يبين : تطور نسبة رأس المال العامل إلى اجمالي الأصول لمؤسسة ANABIB



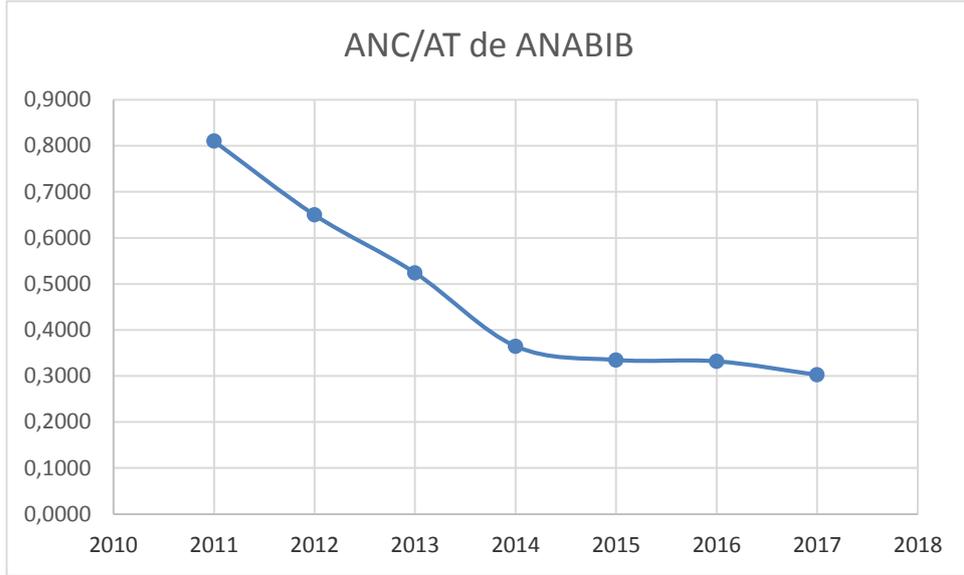
المصدر : اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة تغطية المؤسسة لأصولها الاجمالية عن طريق أموالها الدائمة عرفت تحولات هامة، حيث نرى أنه في الفترة 2011-2013 وهي قبل حصول المؤسسة على الايجار التمويلي بالرغم من كونها تتزايد إلا أنّها كانت سالبة أي أن الأموال الدائمة غير قادرة على تغطية أصولها الاجمالية، لكن

بعدها مباشرة نلاحظ أنّ النسبة ارتفعت وقدرت بـ 28.31% سنة 2014 لتواصل ارتفاعها في السنوات المتبقية لتصل إلى 62.79% سنة 2017 وهذا مؤشر جيد.

ثانيا : الأصول غير الجارية إلى إجمالي الأصول

الشكل رقم (2-7) يبين : نسبة الأصول غير الجارية إلى إجمالي الأصول لمؤسسة ANABIB



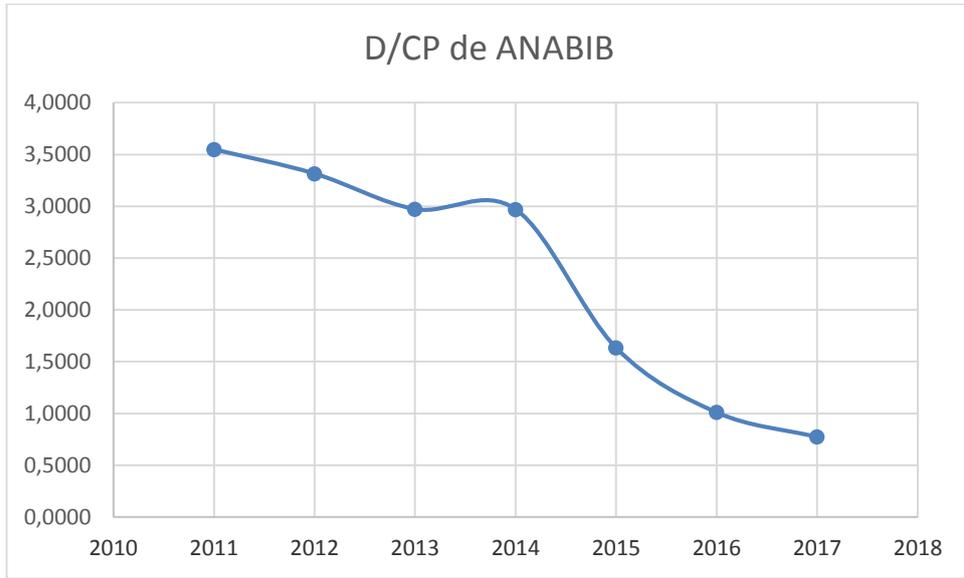
المصدر : اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

يبين الشكل رقم (2-7) أعلاه حركة حجم الأصول غير الجارية إلى إجمالي الأصول، حيث نلاحظ أنّها في بداية الفترة كانت تمثل 81.05% وأخذت النسبة في الانخفاض لتساوي 36.48% سنة 2014، لتشهد بعدها استقرارا نسبيا في السنوات الثلاث المتبقية.

نسب الاستدانة (الرفع المالي)

أولا : اجمالي الديون إلى الأموال الخاصة

الشكل رقم (2-8) يبين : نسبة اجمال الديون إلى الأموال الخاصة لمؤسسة ANABIB

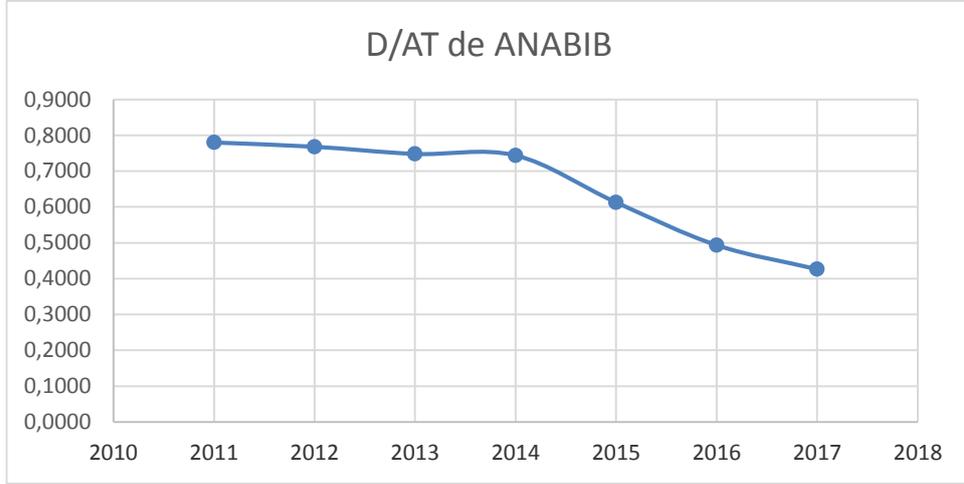


المصدر : اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

يبين الشكل رقم (2-8) تطور نسبة الرفع المالي في مؤسسة ANABIB خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ أنّ حجم الديون إلى الأموال الخاصة يتجاوز الثلاثة أضعاف في سنة 2011 و يعتبر مؤشر غير جيد بالنسبة للمؤسسة، لكنه يعرف انخفاضا بسيطا إلى غاية سنة 2014، وكما نلاحظ بعد حصول على عقد الإيجار التمويلي حدث انخفاض كبير في النسبة لتصبح حوالي 1.6335 سنة 2015 ثم بعد ذلك 1.0103 سنة 2016 لتستقر عند 0.7728 سنة 2017.

ثانيا : اجمالي الديون إلى اجمالي الأصول

الشكل رقم (2-9) يبين : نسبة اجمالي الديون إلى اجمالي الأصول لمؤسسة ANABIB



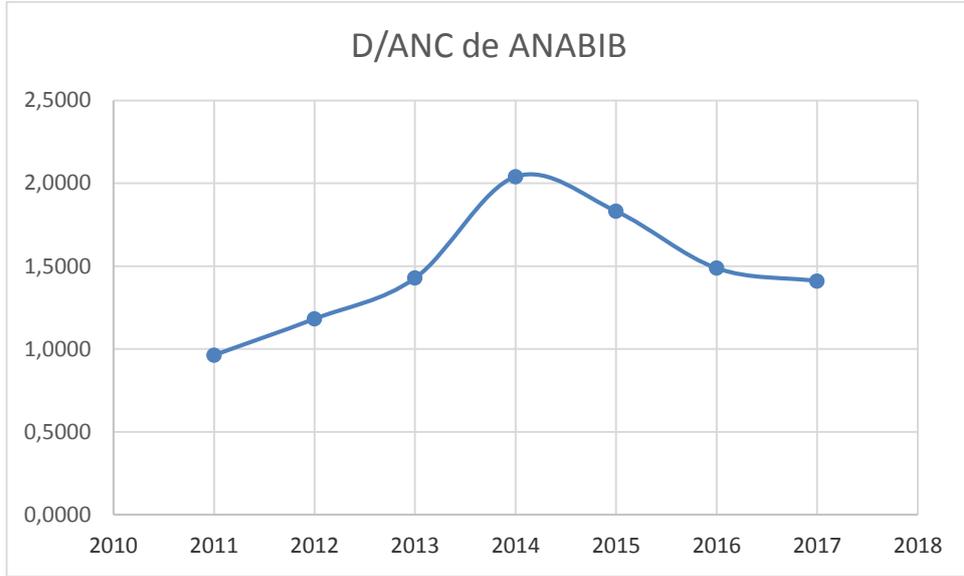
المصدر : اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ في الشكل أعلاه والذي يبين حجم الديون من اجمالي الأصول والذي من شأنه مساعدة مسيري المؤسسات في تقييم سياسة الاستدانة في المؤسسة من خلال مقارنتها بإجمالي الموجودات، حيث عرفت النسبة استقرارا نسبيا في السنوات الأربع الأولى من الدراسة عند مستوى مرتفع محصور بين 78.01-74.4%، لكن كما نلاحظ اخذت النسبة في الانخفاض على مدى الثلاث سنوات المتبقية 2015-2016-2017 هي على التوالي 61.3%-49.37%-42.65%.

ثالثا : اجمالي الديون إلى الاصول غير الجارية

يبين الشكل رقم (2-10) أدناه حركة نسبة اجمالي الديون إلى الأصول غير الجارية أي مدى قدرة الأصول غير الجارية على تغطية ديون المؤسسة، حيث نلاحظ أن النسبة تعتبر مرتفعة نسبيا كونها قدرت بـ 96.25% سنة 2011 وأخذت النسبة منحى تصاعدي إلى غاية سنة 2014 أين أصبح حجم الديون إلى ضعفي الأصول غير الجارية، بعد ذلك نلاحظ تراجع النسبة ولو بشكل طفيف في السنوات المتبقية من الدراسة إلا أنها بقيت عند مستوى مرتفع قدر بـ 140.97% سنة 2017.

الشكل رقم (2-10) يبين : نسبة اجمالي الديون إلى الأصول غير الجارية لمؤسسة ANABIB



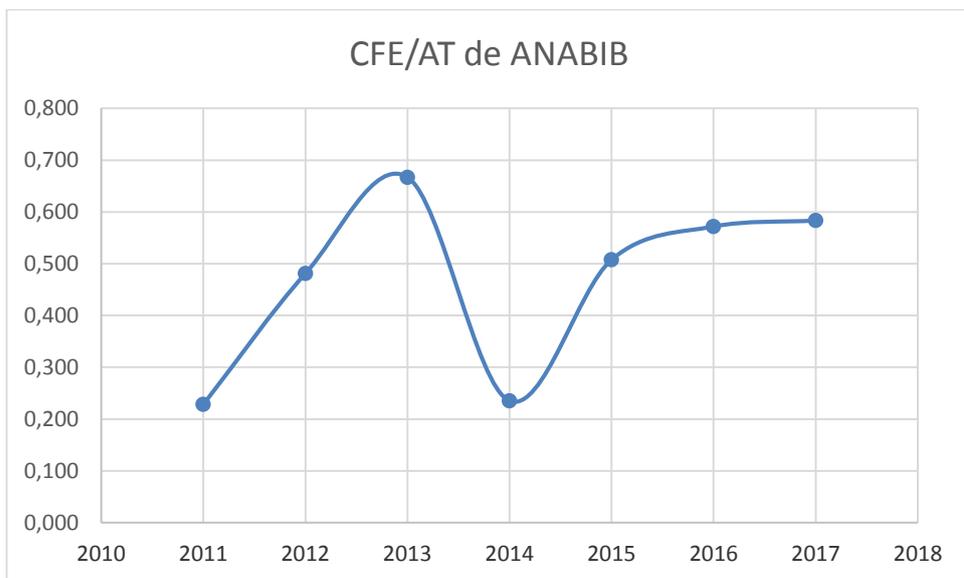
المصدر : اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نسب السيولة (التدفق النقدي)

أولا : التدفق النقدي التشغيلي إلى اجمالي الأصول

الشكل رقم (2-11) يبين : تطور نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى اجمالي الأصول

لمؤسسة ANABIB



المصدر : اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

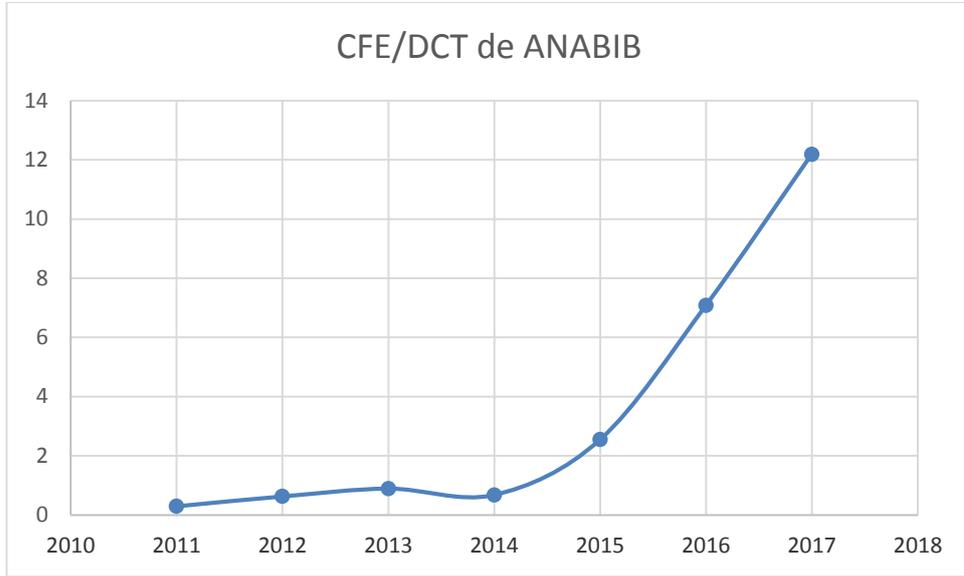
نلاحظ من الشكل (2-11) حركة نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى اجمالي الأصول متذبذبة، حيث انطلقت النسبة عند معدل 20.86% سنة 2011 لترتفع إلى 40.13% في سنة 2013 وإلى 66.72% سنة 2013 حيث يدل ذلك على نمو التدفق النقدي التشغيلي أي أن دورة استغلال المؤسسة حققت فوائض معتبرة، لكنها عرفت انخفاضا كبيرا بعد ذلك في سنة 2014 لتعود تقريبا إلى المعدل الأول حيث قدرت بـ 23.55%، لتعاود بعد ذلك الصعود إلى 50.78% ثم 57.2% في 2015 و 2016 على التوالي، ثم انخفضت إلى 50.26% في السنة الأخيرة.

ثانيا : التدفق النقدي التشغيلي إلى الديون قصيرة الأجل

يبين الجدول رقم (2-12) أدناه معدل قدرة دور استغلال مؤسسة ANABIB على سداد ديونها قصيرة الأجل، حيث نلاحظ من خلال المنحنى أنه في السنة الأولى قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل انطلاقا من دورة الاستغلال كانت 29.30% والتي تعتبر جيدة إلى حد معين، كما نلاحظ أن النسبة ارتفعت في سنتين الموالتين بشكل كبير لتصل إلى حدود 89.16% في سنة 2013، وبالرغم من الانخفاض الطفيف في سنة 2014 إلا أنها حققت في سنة 2015 معدلا ضخما قدر بـ 254.81%، وكما نلاحظ واصل التدفق النقدي التشغيلي نموه الكبير مقارنة بالديون قصير الأجل ليصل إلى ما يفوق عشرة أضعافه سنة 2017 وهذا مؤشر جيد بالنسبة لدورة استغلال مؤسسة ANABIB والذي يثبت قدرتها على سداد ديونها قصيرة الأجل واستغلال الفوائض لتمويل دورتي الاستثمار والتمويل.

الشكل رقم (2-12) يبين : تطور نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الديون قصيرة الأجل لمؤسسة

ANABIB

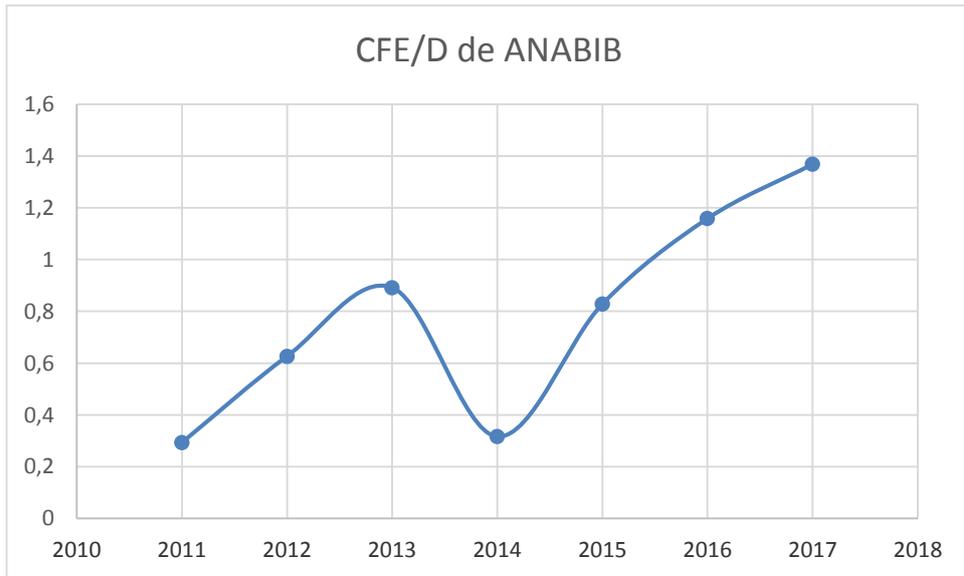


المصدر : اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ثالثا : التدفق النقدي التشغيلي إلى اجمالي الديون

الشكل رقم (2-13) يبين : تطور نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى اجمالي الديون لمؤسسة

ANABIB



المصدر : اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ في الشكل (2-13) أن حركة التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الديون شهدت ثلاث مراحل

هامية هي كما يلي:

المرحلة الأولى : 2011 - 2013 حيث نلاحظ أن ميلها موجب ومتزايد قدرت قيمتها سنة 2011 بـ 29.3% و 62.64% في سنة 2012 لتصل لنسبة جيدة سنة 2013 قدرت بـ 89.16% أي أن قدرة دورة الاستغلال في سداد ديون المؤسسة تعتبر كبيرة.

المرحلة الثانية : سنة 2014 انخفضت النسبة إلى 31.65% بالرغم من ذلك إلا أنها تعتبر مقبولة.

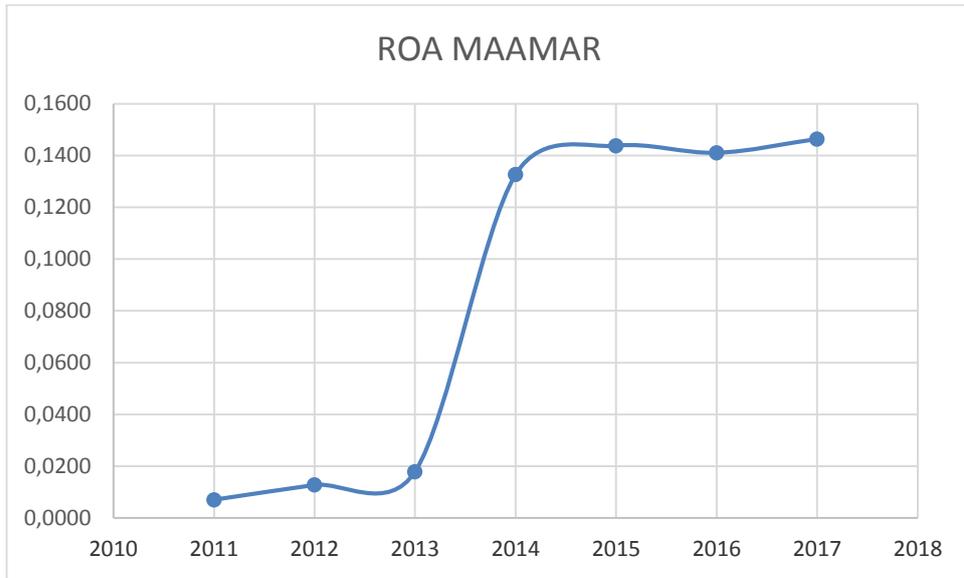
المرحلة الثالثة : 2015 - 2017 نلاحظ أنه في الفترة التي تلت حصول المؤسسة على الإيجار التمويلي عاودت النسبة الارتفاع وبشكل كبير قدرت في سنة 2015 بـ 82.83% لتحقيق فائضا قدره 17.86% بعد تغطيتها لجميع ديون المؤسسة.

الفرع الثاني : مؤسسة قدور بطشيم معمر MAAMAR

نسب المردودية

أولا : نسبة العائد على إجمالي الأصول

الشكل رقم (2-14) يبين: تطور نسبة العائد على إجمالي الأصول ROA لمؤسسة MAAMAR

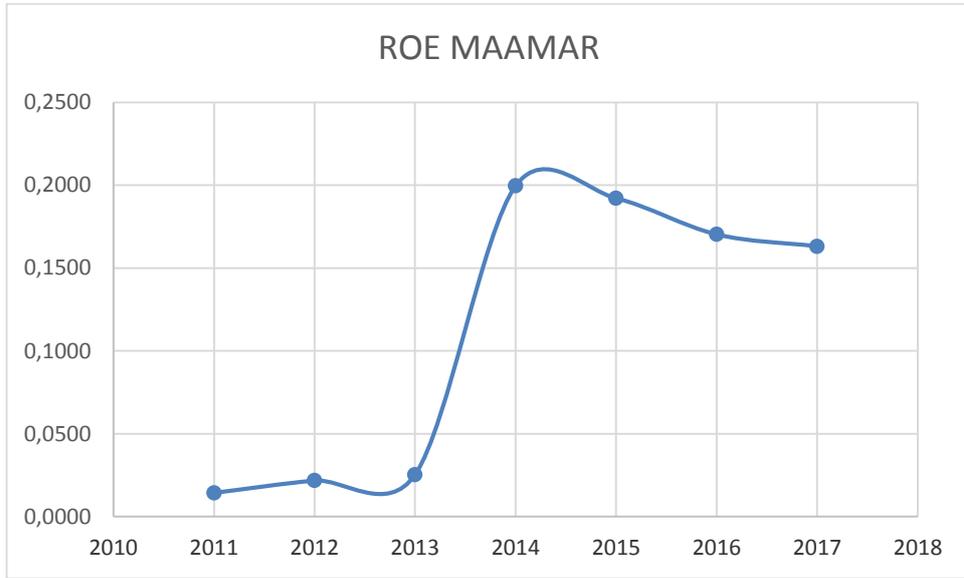


المصدر : اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-14) أعلاه أن نسبة العائد على إجمالي الأصول قدرت ب 0.71 % سنة 2011 حيث شهدت استقرارا نسبيا إلى غاية سنة 2013 والتي قدرت عندها بـ 1.79 %، إلا أننا نلاحظ أنها قفزت إلى حدود 13.27 % سنة 2014، وفي سنتي 2015-2016 شهدت ارتفاعا طفيفا لتصبح حوالي 14 %، لتستقر في السنة الأخيرة عند 14.64 %.

ثانيا : نسبة العائد على الأموال الخاصة

الشكل رقم (2-15) يبين : تطور نسبة العائد على الأموال الخاصة ROE لمؤسسة MAAMAR

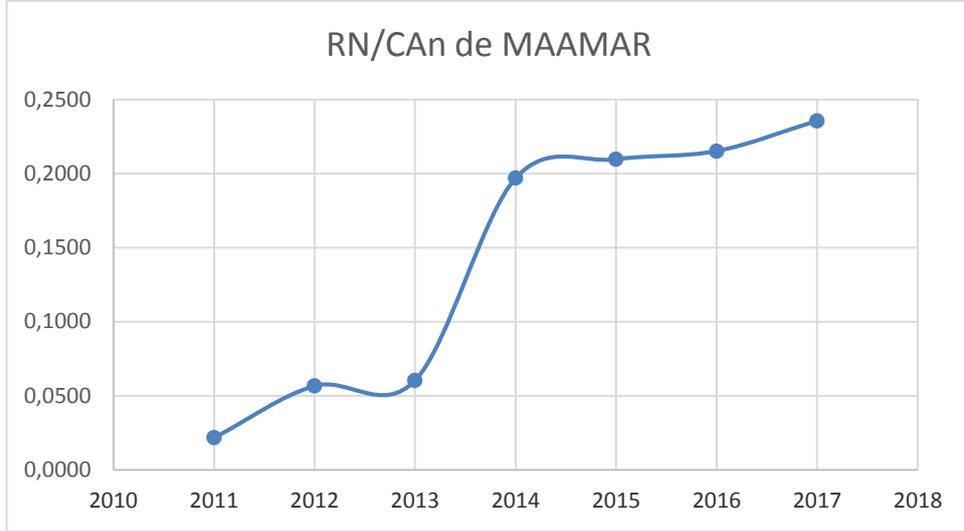


المصدر : اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

يبين الشكل رقم (2-15) تطور نسبة العائد على الأموال الخاصة، حيث نلاحظ أنها قدرت ب 1.44 % في السنة الأولى من الدراسة لتشهد بعد ذلك ارتفاعا طفيفا في سنتي 2012-2013 كان على التوالي ب 2.18 %-2.54 %، أما في سنة 2014 نلاحظ الارتفاع الكبير في النسبة حيث وصلت إلى 19.96 % لتتخف بعدها خلال السنوات الثلاث المتبقية 2015-2016-2017 لتصبح على التوالي ب 19.21 %-17.03 %-16.31 %.

ثالثا : هامش الربح الصافي

الشكل رقم (2-16) يبين : تطور هامش الربح الصافي لمؤسسة MAAMAR

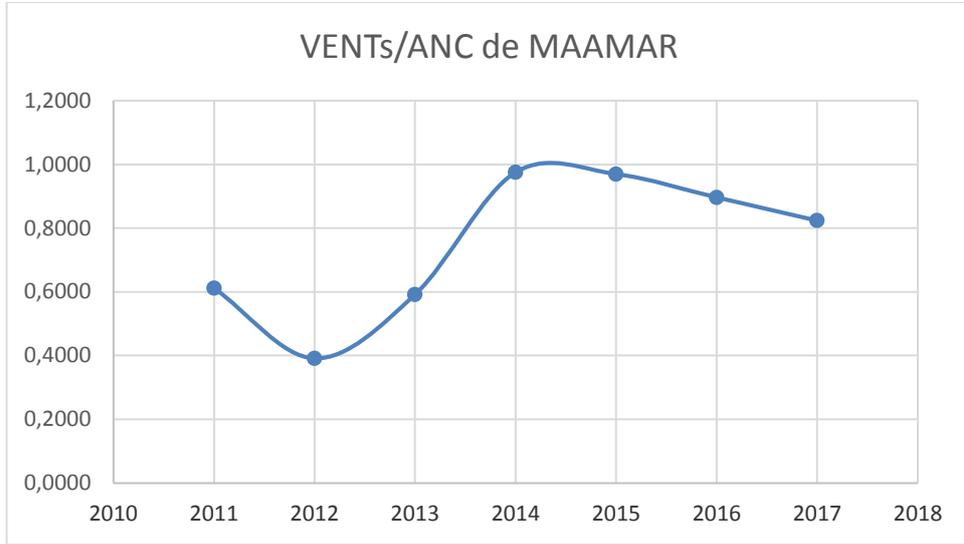


المصدر : اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-16) أعلاه والذي يبين هامش الربح الصافي وهو النتيجة الصافية إلى رقم الأعمال الصافي أنّ النسبة قدرت بـ 2.17% سنة 2011، لترتفع بعدها إلى 5.67% سنة 2012 ثم إلى 6.03% سنة 2013، لتقفز إلى 19.68% سنة 2014 ثم ترتفع في سنة 2015 إلى 20.96% لتصل إلى 23.55% سنة 2017.

رابعا : معدل دوران الأصول

الشكل رقم (2-17) يبين : تطور معدل دوران الأصول لمؤسسة MAAMAR



المصدر : اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

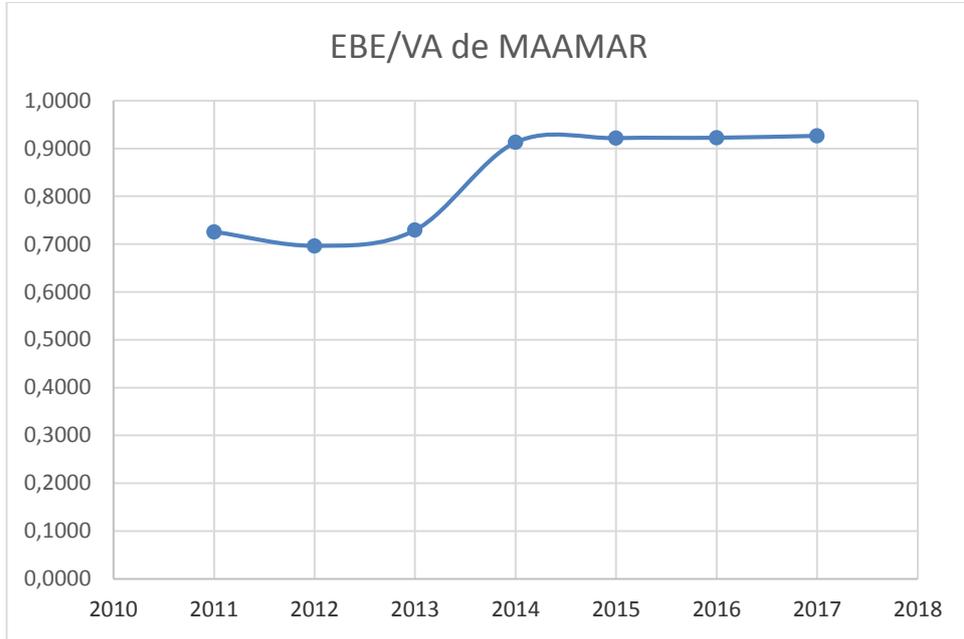
نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-17) معدل دوران الأصول في مؤسسة MAAMAR قدر سنة 2011 بـ 0.6120 لينخفض في سنة 2012 إلى 0.3914، بعد ذلك شهد ارتفاعا إيجابيا غاية سنة 2014 قدر بـ 0.9756، كما نلاحظ فمعدل الدوران يشهد انخفاضا بدءا من سنة حصول المؤسسة على الإيجار التمويلي ليستقر عند 0.8239 سنة 2017.

خامسا : الفائض الإجمالي للاستغلال إلى القيمة المضافة

يبين الشكل رقم (2-18) أدناه أهمية المصاريف المالية في مؤسسة MAAMAR للفترة الممتدة 2011-2017 حيث نلاحظ أن النسبة كانت مرتفعة سنة 2011 حيث قدرت بـ 72.59% حيث عرفت النسبة استقرارا نسبيا إلى سنة 2013، في سنة 2014 ارتفعت أهمية المصاريف المالية لتصبح 91.3% لتستقر النسبة عند حوالي 92% على مدى الثلاث سنوات الأخيرة.

الشكل رقم (2-18) يبين : تطور نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال إلى القيمة المضافة لمؤسسة

MAAMAR

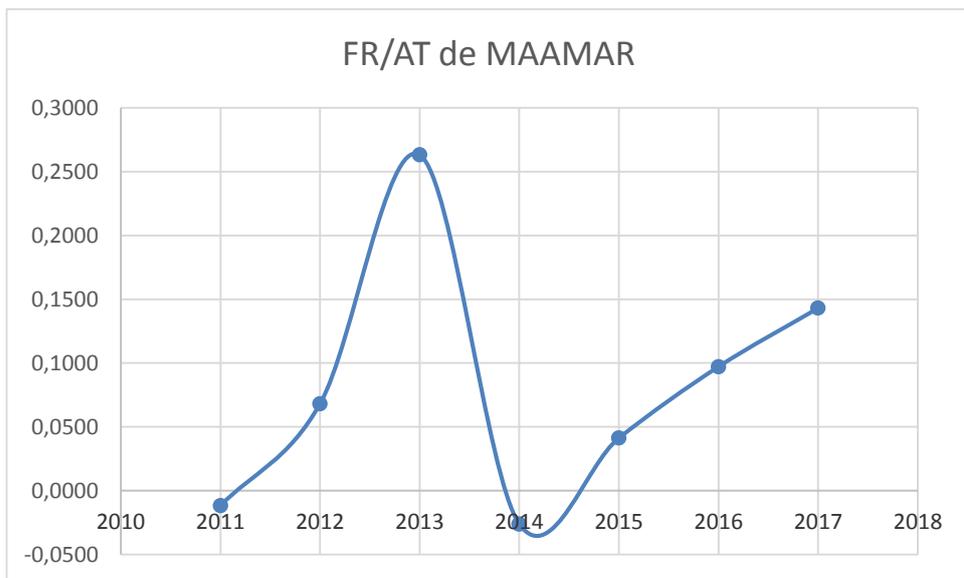


المصدر : اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

النسب الهيكلية

أولا : نسبة رأس المال العامل إلى اجمالي الأصول

الشكل رقم (2-19) يبين : تطور نسبة رأس المال العامل إلى اجمالي الأصول لمؤسسة MAAMAR

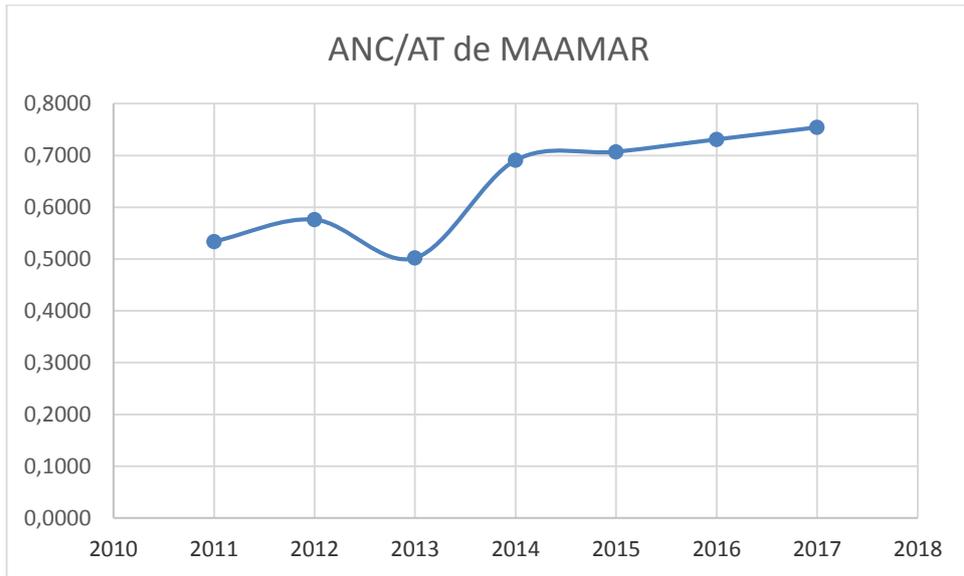


المصدر : اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة تغطية المؤسسة لأصولها الاجمالية عن طريق أموالها الدائمة عرفت تحولات هامة، حيث نرى أنّ النسبة في سنة 2011 قدرت بـ -1.17% لترتفع بشكل كبير خلال السنة الأولى لتصبح في سنة 2012 تساوي 6.81% وفي سنة 2013 شهدت ارتفاعا كبير حيث قدرت بـ 26.31%، لتتخفف بعدها لما دون الصفر سنة 2014 وأصبحت -2.61% وهذا يدل على أنّ الأموال الدائمة غير قادرة على تغطية أصولها الاجمالية، لكن بعدها في سنة 2015 نلاحظ أنّ النسبة ارتفعت وقدرت بـ 4.13% لتواصل ارتفاعها في السنوات المتبقية لتصل إلى 14.3% سنة 2017.

ثانيا : الأصول غير الجارية إلى إجمالي الأصول

الشكل رقم (2-20) يبين : الأصول غير الجارية إلى إجمالي الأصول لمؤسسة MAAMAR



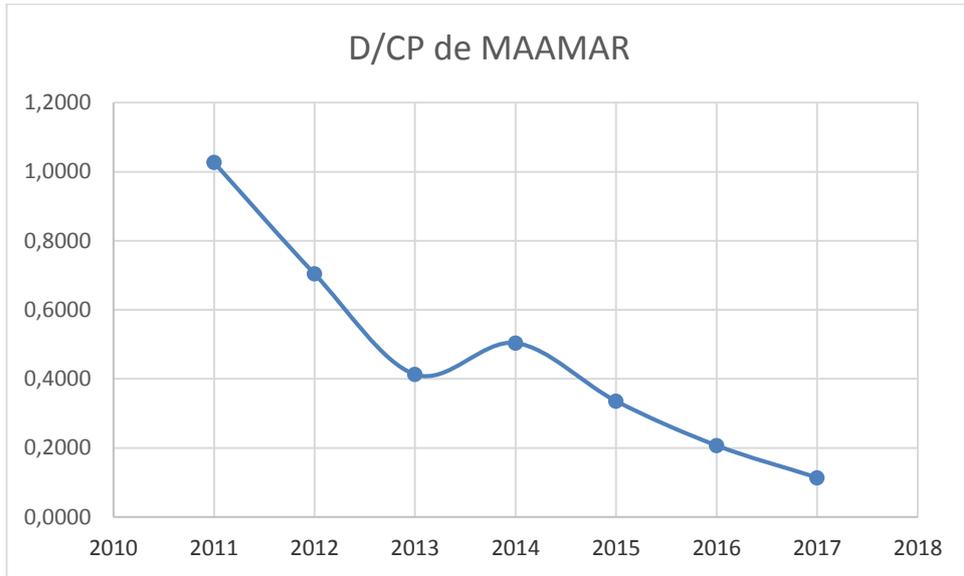
المصدر : اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

يبين الشكل رقم (2-20) أعلاه حركة حجم الأصول غير الجارية إلى إجمالي الأصول، حيث نلاحظ أنّها في بداية الفترة كانت تمثل 53.42% ارتفعت إلى 57.63% في سنة 2012 انخفضت قليلا في سنة 2013 لتصل بعد ذلك 69.1% محققة ارتفاعا في سنة 2014، لتتزايد في السنوات المتبقية بشكل بطيء لتستقر عند 75.46% سنة 2017.

نسب الاستدانة (الرفع المالي)

أولا : اجمالي الديون إلى الأموال الخاصة

الشكل رقم (2-21) يبين : نسبة اجمال الديون إلى الأموال الخاصة لمؤسسة MAAMAR

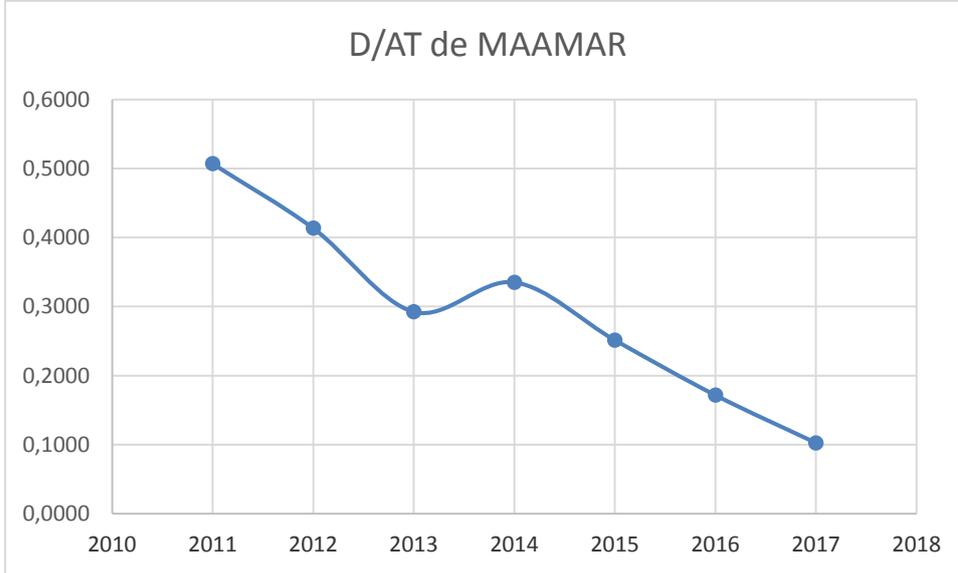


المصدر : اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

يبين الشكل رقم (2-21) تطور نسبة الرفع المالي في مؤسسة MAAMAR خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ أنّ حجم الديون إلى الأموال الخاصة متساوي تقريبا يقدر بـ 102.74% في سنة 2011، لكنه يعرف انخفاضا سنّي 2013-2012 عند نسبة 41.31% سنة 2013، وفي سنة 2014 أصبح حجم الديون إلى نصف الأموال الخاصة مقدرا بـ 50.4% لنلاحظ بعد في النسبة خلال الثلاث سنوات المتبقية لتصبح 33.56% سنة 2015 ثم بعد ذلك 20.71% سنة 2016 لتستقر عند 11.41% سنة 2017.

ثانيا : اجمالي الديون إلى اجمالي الأصول

الشكل رقم (2-22) يبين : نسبة اجمالي الديون إلى اجمالي الأصول لمؤسسة MAAMAR



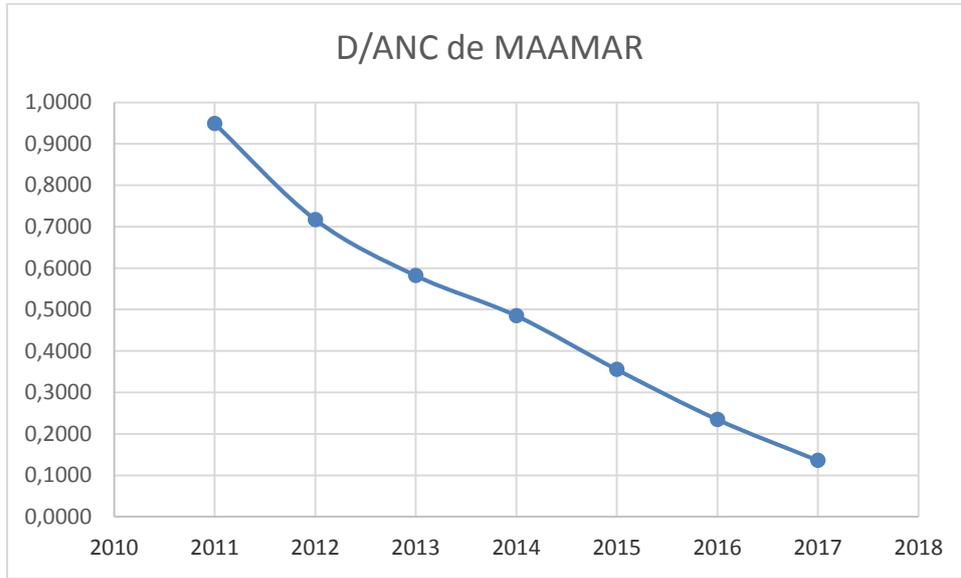
المصدر : اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ في الشكل أعلاه والذي يبين حجم الديون من اجمالي الأصول أنّ منحها متناقص حيث قدر في سنة 2013 بـ 29.23% في كان قبلها في سنة 2011 يساوي 50.68%، في سنة 2014 ارتفعت النسبة إلى 33.51%، لكن كما نلاحظ اخذت النسبة في الانخفاض على مدى الثلاث سنوات المتبقية 2015-2016-2017 قدرت على التوالي بـ 25.13% - 17.15% - 10.24% .

ثالثا : اجمالي الديون إلى الاصول غير الجارية

يبين الشكل رقم (2-23) أدناه حركة نسبة اجمالي الديون إلى الأصول غير الجارية أي مدى قدرة الأصول غير الجارية على تغطية ديون المؤسسة، حيث نلاحظ أنّ الاتجاه العام للنسبة يأخذ ميلا سالبا لكنها تعتبر مرتفعة نسبيا كونها قدرت بـ 94.86% سنة 2011 وقدرت في سنة 2012 بـ 71.72%، واستمر الانخفاض إلى نهاية فترة الدراسة واستقرت عند مستوى 13.58% سنة 2017.

الشكل رقم (2-23) يبين : نسبة اجمالي الديون إلى الأصول غير الجارية لمؤسسة MAAMAR



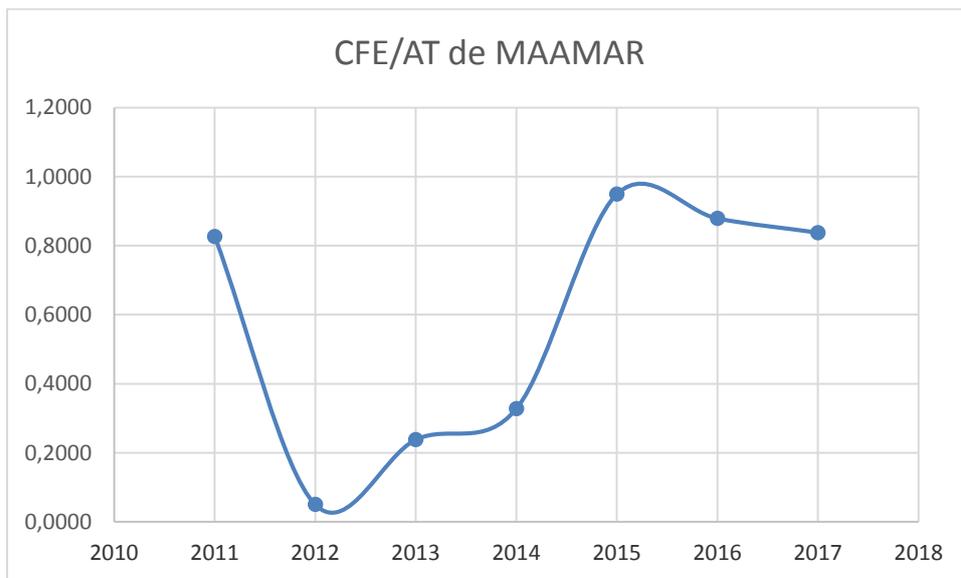
المصدر : اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نسب السيولة (التدفق النقدي)

أولا : التدفق النقدي التشغيلي إلى اجمالي الأصول

الشكل رقم (2-24) يبين : تطور نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى اجمالي الأصول لمؤسسة

MAAMAR



المصدر : اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

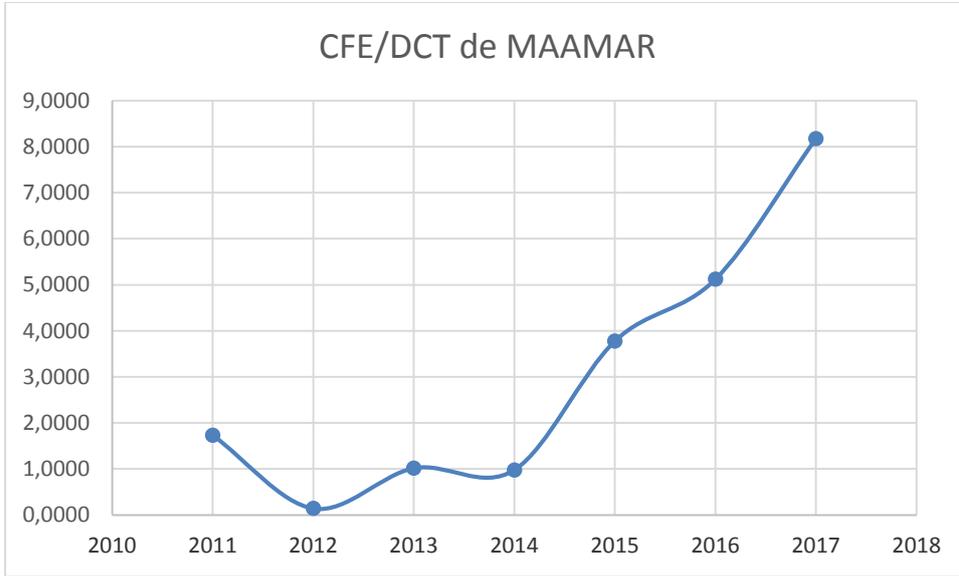
نلاحظ من الشكل (2-24) أعلاه حركة نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الأصول متذبذبة، حيث انطلقت النسبة عند معدل 82.63% سنة 2011 لتتخفص بشكل حاد إلى 4.97% في سنة 2012، نلاحظ أنه في 2013 استعادت دورة استغلال المؤسسة قوتها حيث ارتفعت النسبة إلى 23.79%، ثم 32.76% في سنة 2014، كما نلاحظ في سنة 2015 ارتفاعا كبيرا في حجم التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الأصول أين قدر بـ 94.9% يدل ذلك على نمو التدفق النقدي التشغيلي أي أن دورة استغلال المؤسسة حققت فوائض معتبرة، لتعرف بعدها انخفاضا طفيفا في سنتي 2016-2017 قدرت فيهما على التوالي بـ 87.8% و 83.75%.

ثانيا : التدفق النقدي التشغيلي إلى الديون قصيرة الأجل

يبين الجدول رقم (2-25) أدناه معدل قدرة دور استغلال مؤسسة MAAMAR على سداد ديونها قصيرة الأجل، حيث نلاحظ من خلال المنحنى أنه في السنة الأولى قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل انطلقا من دورة الاستغلال كانت 173.04% والتي تعتبر جيدة، كما نلاحظ أن النسبة ارتفعت في سنوات الدراسة المتبقية، حيث نلاحظ أن نسبة الزيادة كانت بطيئة في سنتي 2013-2014، لكنها عرفت ارتفاعا كبيرا ومستمر في حجم التدفق النقدي التشغيلي إلى الديون قصيرة الأجل حيث قدر مثل التدفق النقدي التشغيلي حوالي أربعة أضعاف ديون المؤسسة قصيرة الأجل في سنة 2015 و خمسة أضعاف سنة 2016 ليصل إلى 8.17 ضعف في السنة الأخيرة وهذا مؤشر جيد بالنسبة لدورة استغلال مؤسسة MAAMAR والذي يثبت قدرتها على سداد ديونها قصيرة الأجل واستغلال الفوائض لتمويل دورتي الاستثمار والتمويل.

الشكل رقم (2-25) يبين : تطور نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الديون قصيرة الأجل لمؤسسة

MAAMAR

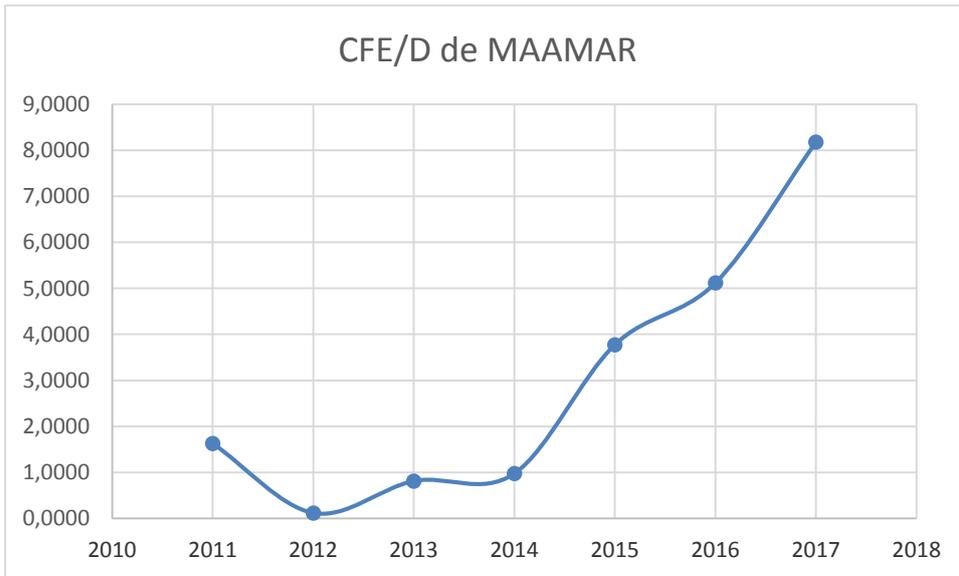


المصدر : اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ثالثا : التدفق النقدي التشغيلي إلى اجمالي الديون

الشكل رقم (2-26) يبين : تطور نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى اجمالي الديون لمؤسسة

MAAMAR



المصدر : اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ في الشكل (2-26) أن حركة التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الديون شهدت انخفاضا كبيرا في السنتين الأوليتين فمن 163.05% سنة 2011 إلى 12.03% في سنة 2012، ليستعيد التدفق النقدي التشغيلي أهميته في سنة 2013 أين قدرت النسبة بـ81.39%، كما نلاحظ في الشكل تزايد النسبة بحجم كبير في السنوات الثلاث الأخيرة ليصل حجم التدفق النقدي التشغيلي إلى 8 أضعاف ديون المؤسسة.

المطلب الثاني: تفسير النتائج

سنحاول في هذا المطلب تقديم تفسيرات لأهم نتائج الدراسة التطبيقية وتقديم الاستنتاجات المستقاة من الدراسة والتي عاجلنا من خلالها إشكالية البحث وحاولنا اختبار مدى صحة الفرضية المقترحة والتي لا بأس أن نذكر بها:

- يؤثر الإيجار التمويلي إيجابا على نسب المردودية للمؤسسة الاقتصادية؛
 - يؤثر الإيجار التمويلي إيجابا على النسب الهيكلية للمؤسسة الاقتصادية؛
 - يؤثر الإيجار التمويلي إيجابا على نسب الرفع المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
 - يؤثر الإيجار التمويلي إيجابا على نسب السيولة للمؤسسة الاقتصادية؛
- وبعد تطبيق التحليل المالي على المؤسسات المستأجرتين توصلنا إلى النتائج التالية :

مؤسسة موسطا أنابيب

نسب المردودية

1- العائد على إجمالي الأصول

نفسر الزيادة الكبيرة في نسبة العائد إلى إجمالي الأصول سنة 2014 بتضاعف النتيجة الصافية حوالي ست مرات مقابل انخفاض إجمالي الأصول، ونرجع هذا التضاعف إلى زيادة الإيرادات من جهة والتحكم في التكاليف من جهة أخرى، كما نفسر ثبات النسبة فيما بعد بالزيادة المتوازنة في كل من النتيجة الصافية وإجمالي الأصول.

وعليه نستنتج أنّ النسبة جيدة وتدل على أن أصول المؤسسة ساهمت في النمو الكبير في النتيجة الصافية. وهو ما توصل إليه كل من "2014 Felistas Mwende"، "أمينة بوفرش 2012"، "Md. "2012 Abdus Salam" و "fohnestock , O'neefe Bostwick".

2- العائد على الأموال الخاصة

نفسر التدهور في نسبة العائد على الأموال الخاصة سنة 2015 بالزيادة الكبيرة في الأموال الخاصة الناتجة عن النتائج المرحلة مقارنة بالزيادة الضئيلة للنتيجة الصافية.

نستنتج أن النسبة ليست جيدة نظرا لانخفاض العائد الممكن تحقيقه من طرف الملاك عند استثمار أموالهم. وهو ما توصل إليه كل من "2014 Felistas Mwende"، "أمينة بوفرش 2012"، "Md. "2012 Abdus Salam" و "fohnestock , O'neefe Bostwick".

3- هامش الربح الصافي

نفسر ارتفاع النسبة سنة 2014 بالزيادة الكبيرة في النتيجة الصافية مقابل الزيادة الضئيلة في رقم الأعمال الصافي، كما نفسر الثبات النسبي للنسبة فيما بعد بالزيادة المتوازنة الضئيلة في كل من العنصرين.

نستنتج أنّ النسبة جيدة لأن المؤسسة استطاعت تحقيق مبيعات كبيرة كانت الأصول الثابتة المحصل عليها سبب في زيادتها. وهو ما توصلت إليه دراسة "أمينة بوفرش 2012" و "Silva و Fülbier" و "2008 Pferdehirt".

4- معدل دوران الأصول الثابتة

نفسر الزيادة سنة 2014 في معدل دوران الأصول بالزيادة المعتبرة في مبيعات المؤسسة مقارنة بحجم الأصول غير الجارية.

وعليه نستنتج أن النسبة جيدة أي أن الأصول غير الجارية من بينها الأصول المقتناة عن طريق الإيجار التمويلي ساهمت بشكل فعّال في الرفع من مبيعات المؤسسة. وهو ما توصلت إليه "أمينة بوفرش 2012".

5- الفائض الإجمالي للاستغلال إلى القيمة المضافة

نفسر الزيادة في هذه النسبة للفترة (2012-2015) بالزيادة في القيمة المضافة الناتجة عن زيادة الإيرادات، إضافة إلى أن الزيادة في حجم الفائض الإجمالي للاستغلال أكبر من الزيادة في القيمة المضافة الناتجة عن تحكم المؤسسة في تكاليفها.

نستنتج مما سبق أنّ النسبة جيدة وبالتالي يمكن القول أنّ مؤسسة أنابيب استطاعت أن تتحكم في تكاليف الاستغلال بشكل جيد.

و بالتالي نجد بأن الإيجار التمويلي له تأثير إيجابي طفيف على نسب المردودية هو ما يؤكد ما توصل إليه **Silva و Fülbier و Pferdehirt 2008** في دراسته، وكذا "أمينة بوفرّح 2012" و "وليد زكريا صيام و محمد نواف قطيشات 2007" من خلال الاستبانة. نخلص من خلال هذه النتيجة نثبت صحة الفرضية الأولى بالنسبة لمؤسسة أنابيب.

النسب الهيكلية

1- نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول

نفسر ايجابية النسبة سنة 2014 بعد أن كانت سالبة سنة 2013 كون الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، كما نرجع ارتفاعها إلى زيادة رأس المال العامل مقابل انخفاض إجمالي الأصول.

وعليه نستنتج أنّ النسبة جيدة وهذا ما يعني بأن المؤسسة بإمكانها تمويل أصولها عن طريق موادها الدائمة أي تحقيق توازن مالي على المدى الطويل.

2- الأصول غير الجارية إلى إجمالي الأصول

نفسر انخفاض نسبة الأصول غير الجارية إلى إجمالي الأصول بالزيادة الكبيرة في إجمالي الأصول مقابل الانخفاض في قيمة الأصول غير الجارية إلى غاية سنة 2013، لكن في 2014 سنة الحصول على الإيجار التمويلي زادت قيمة الأصول غير الجارية وهذا ما يفسر الثبات النسبي لهذه النسبة فيما بعد.

نستنتج أنّ النسبة جيدة مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توفر المؤسسة على أصول جارية لتغطية الديون قصيرة الأجل. و هو ما توصل إليه " Silva و Fülbier و Pferdehirt 2008".

بالتالي نجد بأن الإيجار التمويلي له تأثير إيجابي على النسب الهيكلية ونخلص من خلال هذه النتيجة إلى اثبات صحة الفرضية الثانية بالنسبة لمؤسسة أنابيب.

نسب الرفع المالي

1- اجمالي الديون إلى الاموال الخاصة

نفسر ثبات النسبة سنة 2014 بزيادة إجمالي الديون إلى الضعف والتي كان سببها زيادة القروض المالية بعد حصول المؤسسة على الإيجار التمويلي اضافة إلى زيادة الأموال الخاصة، في حين أن نقصان النسبة في الفترة (2015-2017) فسببه يرجع إلى نقصان قيمة الديون بعد سداد أقساط الإيجار التمويلي. و هو ما توصل إليه " Silva و Fülbier و Pferdehirt 2008" في دراسته.

2- اجمالي الديون إلى اجمالي الأصول

نفسر الثبات النسبي من سنة 2011 إلى سنة 2014 في نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول بزيادة كل من إجمالي الديون وإجمالي الأصول بنفس الوتيرة، لكن انخفاضها فيما بعد يرجع إلى زيادة إجمالي الأصول مقابل انخفاض في إجمالي الديون.

وعليه نستنتج أنّ النسبة جيدة كونها في تراجع بدءاً من سنة 2014 وهو ما يحقق استقلالاً مالياً للمؤسسة. وهو عكس ما توصلت إليه " أمينة بوفرح 2012".

3- اجمالي الديون إلى الاصول غير الجارية

نرجع الزيادة في النسبة للفترة (2011-2014) إلى الارتفاع في الديون مقابل الانخفاض في الأصول غير الجارية، كما نفسر انخفاض النسبة للفترة (2015-2017) بانخفاض كل من إجمالي الديون والأصول غير الجارية لكن الانخفاض في إجمالي الديون أكبر منه في الأصول غير الجارية.

وعليه نستنتج أنّ النسبة جيدة لأن هذا يعني بأن الأصول غير الجارية قادرة على تغطية ديونها في حال استلزم الأمر.

ونخلص من خلال النتائج المتوصل إليها إلى إثبات صحة الفرضية الثالثة بالنسبة لمؤسسة أنابيب أي يؤثر الإيجار التمويلي على نسب الرفع المالي إيجاباً.

نسب السيولة

1- التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الأصول

نفسر ارتفاع النسبة بالزيادة الكبيرة في التدفق النقدي للاستغلال مقارنة مع الزيادة الضئيلة لإجمالي الأصول، كما نفسر انخفاض النسبة سنة الحصول على الإيجار التمويلي وذلك بسبب انخفاض التدفق النقدي التشغيلي، في حين أن إجمالي الأصول عرف قفزة كبيرة تساوي الضعف تقريباً، ارتفاع النسبة للفترة 2015-2016 يرجع إلى انخفاض في إجمالي الأصول يصاحبه ارتفاع في التدفق النقدي التشغيلي.

نستنتج أن النسبة جيدة لأن تطور النسبة يبين قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي كبير.

2- التدفق النقدي التشغيلي إلى الديون قصيرة الأجل

نفسر الثبات النسبي للنسبة للفترة (2011-2014) بالزيادة المتوازية في كل من التدفق النقدي التشغيلي والديون قصيرة الأجل، كما نفسر زيادة النسبة فيما بعد (2015-2017) بانخفاض الديون قصيرة الأجل مقابل الزيادة في التدفق النقدي التشغيلي.

وعليه نستنتج أنّ النسبة جيدة لأن المؤسسة باستطاعتها تحقيق فائض في دورة الاستغلال يمكنها من تمويل دورة الاستثمار.

3- التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الديون

المرحلة الأولى : نفسر زيادة النسبة بالزيادة في كل من التدفق النقدي التشغيلي و إجمالي الديون، إلا أن الزيادة في التدفق النقدي التشغيلي أكبر منها في إجمالي الديون.

المرحلة الثانية : انخفاض النسبة سببه انخفاض في إجمالي الديون الذي يصاحبه بالمقابل زيادة في التدفق النقدي التشغيلي، و يفسر ذلك الانخفاض بزيادة الديون طويلة الأجل بعد حصول المؤسسة على أصول عن طريق الإيجار التمويلي.

المرحلة الثالثة: نفسر ارتفاع النسبة إلى ارتفاع التدفق النقدي التشغيلي مقابل انخفاض إجمالي الديون،

ويفسر هذا بالمردودية الكبيرة التي حققها الإيجار التمويلي ومساهمة الأصول المحصل عليها في انتعاش دورة استغلال المؤسسة بشكل كبير.

نستنتج أنّ النسبة جيدة وذلك لأن المؤسسة بإمكانها تغطية ديونها بواسطة التدفق النقدي التشغيلي

بالتالي نجد بأن للإيجار التمويلي أثر إيجابي كبير على نسب السيولة، وهذا ما يؤكد ما توصل إليه "وليد زكريا صيام ومحمد نواف قطيشات 2007" من خلال الاستبانة. وهذا ما أثبت صحة الفرضية الرابعة.

مؤسسة قدور بطشيم معمر

نسب المردودية

1- العائد على إجمالي الأصول

نفسر الزيادة الكبيرة في نسبة العائد إلى إجمالي الأصول سنة 2014 بزيادة النتيجة الصافية مقابل انخفاض إجمالي الأصول، كما نفسر ثبات النسبة فيما بعد بالزيادة المتوازنة في كل من النتيجة الصافية و إجمالي الأصول.

وعليه نستنتج أنّ النسبة جيدة وتدل على أن أصول المؤسسة ساهمت في زيادة النتيجة الصافية. وهو ما توصل اليه كل من "2014 Felistas Mwende"، "أمينة بوفرح 2012"، "Md. Abdus Salam" و "2012 Salam" و "fohnestock , O'neefe Bostwick".

2- العائد على الأموال الخاصة

نفسر التدهور في نسبة العائد على الأموال الخاصة سنة 2015 بالزيادة الكبيرة في الأموال الخاصة مقارنة بالزيادة مع النتيجة الصافية.

نستنتج أن النسبة ليست جيدة نظرا لانخفاض العائد الممكن تحقيقه من طرف الملاك عند استثمار أموالهم. وهو ما توصل اليه كل من "2014 Felistas Mwende"، "أمينة بوفرح 2012"، "Md. Abdus Salam" و "2012 Abdus Salam" و "fohnestock , O'neefe Bostwick".

3- هامش الربح الصافي

نرجع ارتفاع النسبة سنة 2014 إلى انخفاض رقم الأعمال الصافي مقابل الزيادة في النتيجة الصافية. كما نفسر الارتفاع المتواصل للنسبة إلى ارتفاع كل من النتيجة الصافية ورقم الأعمال الصافي.

نستنتج أنّ النسبة جيدة بعد سنة 2014 لأن المؤسسة بإمكانها تحقيق ربحا نتيجة لحجم المبيعات الكبير الذي ساهمت فيه الأصول المقتناة عن طريق الإيجار التمويلي. وهو ما توصلت اليه دراسة "أمينة بوفرح 2012" و "2008 Pferdehirt و Silva و Fülbier".

4- معدل دوران الأصول

نفسر انخفاض النسبة سنة 2012 بزيادة الأصول غير الجارية مقابل نقصان المبيعات، في حين أن ارتفاعها سنة 2014 راجع إلى انخفاض المبيعات والأصول غير الجارية معا لكن نسبة التناقص في المبيعات أقل من الانخفاض في الأصول غير الجارية، كما نفسر انخفاض النسبة فيما بعد بالارتفاع المتوازي في كل من المبيعات والأصول غير الجارية.

وعليه نستنتج أن النسبة جيدة بعد سنة 2014 جيدة نظرا لأن المؤسسة استطاعت تحقيق استفادة مثلى من الأصول الثابتة في تحقيق أرباح. وهو ما توصلت إليه "أمينة بوفرح 2012".

5- الفائض الإجمالي للاستغلال إلى القيمة المضافة

نفسر زيادة النسبة سنة 2014 بالنقصان الذي طرأ على القيمة المضافة و التي قابلها زيادة في الفائض الإجمالي للاستغلال. كما نرجع نقصان القيمة المضافة إلى انخفاض الإيرادات، وزيادة الفائض الإجمالي للاستغلال نتيجة تحكم المؤسسة في تكاليفها.

في حين أن ثبات النسبة بعد ذلك (2015-2017) ترجع إلى الزيادة المتماثلة في كل من الفائض الإجمالي للاستغلال والقيمة المضافة.

ومما سبق نستنتج أن النسبة جيدة وهو ما يدل على القدرة الكبيرة للمؤسسة في التحكم في تكاليف الاستغلال. و بالتالي نجد بأن الإيجار التمويلي له تأثير إيجابي طفيف على نسب المردودية هو ما يؤكد ما توصل إليه Silva و Fülber و Pferdehirt 2008 في دراسته، وكذا "أمينة بوفرح 2012" و "وليد زكريا صيام و محمد نواف قطيشات 2007" من خلال الاستبانة. نخلص من خلال هذه النتيجة نثبت صحة الفرضية الأولى بالنسبة لمؤسسة قدور بطشيم معمر.

النسب الهيكلية

1- نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول

النسبة سنة 2014:

- سالبة : الأصول الثابتة أكبر من الأموال الدائمة؛
- انخفاضها : نظرا لانخفاض كل من رأس المال العامل و إجمالي الأصول، و نفس انخفاضها لقيام المؤسسة بالتنازل عن أصول ثابتة و هذا ما يفسر أيضا انخفاض الأصول غير الجارية؛

النسبة في الفترة (2015-2017) :

- نفسر زيادة النسبة بزيادة كل من رأس المال العامل وإجمالي الأصول الا أن الزيادة في رأس المال العامل كانت أكبر من الزيادة في إجمالي الأصول.
- وعليه نستنتج أن النسبة جيدة وهذا ما يعني بأن المؤسسة بإمكانها تمويل أصولها عن طريق مواردها الدائمة أي تحقيق توازن مالي على المدى الطويل.

2- الأصول غير الجارية إلى إجمالي الأصول

نرجع سبب الزيادة في النسبة سنة 2014 لانخفاض كل من الأصول غير الجارية وكذا إجمالي الأصول إلا أن النقصان الذي طرأ على الأصول غير الجارية أقل منه في إجمالي الأصول، كما نفسر الثبات النسبي للنسبة فيما بعد بالزيادة المتوازنة لكل منهما.

نستنتج أن النسبة جيدة بعد سنة 2014 لزيادة الأصول غير الجارية من إجمالي أصول المؤسسة، مع ضرورة التحكم في حجم الأصول غير الجارية وعدم السماح بتضخمه على حساب الأصول الجارية. و هو ما توصل إليه " Silva و Fülbier و 2008 Pferdehirt".

بالتالي نجد بأن الإيجار التمويلي له تأثير إيجابي على النسب الهيكلية ونخلص من خلال هذه النتيجة إلى اثبات صحة الفرضية الثانية بالنسبة لمؤسسة قدور بطشيم معمر.

نسب الرفع المالي

1- إجمالي الديون إلى الاموال الخاصة

نفسر ارتفاع النسبة سنة 2014 بانخفاض كل من إجمالي الأصول والأموال الخاصة لكن الانخفاض الذي طرأ على الأموال الخاصة أكبر منه في إجمالي الديون، كما نرجع انخفاض النسبة فيما بعد إلى ارتفاع الأموال الخاصة مقابل الانخفاض في إجمالي الديون.

نستنتج أنّ النسبة جيدة لأنها في انخفاض وهو ما يعتبر مؤشراً جيداً كونه يوفر للمؤسسة هامش جيد لدرجة الرفع المالي وبالتالي القدرة على الاستدانة. وهو ما توصل إليه " **Pferdehirt و Silva و Fülbier** 2008" في دراسته.

2- إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول

نرجع ارتفاع النسبة سنة 2014 إلى انخفاض كل من إجمالي الأصول وإجمالي الديون معا إلا أنّ الانخفاض في إجمالي الأصول أكبر منه في إجمالي الديون، كما نفسر الانخفاض المستمر بعدها إلى نقص حجم الديون بسبب تسديد المؤسسة لجزء من ديونها وتسديد أقساط الإيجار التمويلي مع زيادة حجم أصولها. وعليه نستنتج أنّ النسبة جيدة كونها في تراجع بدءاً من سنة 2014 وهو ما يحقق استقلالاً مالياً للمؤسسة. وهو عكس ما توصلت إليه " **أمينة بوفرح 2012**".

3- إجمالي الديون إلى الأصول غير الجارية

نفسر انخفاض النسبة سنة 2014 بانخفاض كل من الديون والأصول غير الجارية، لكن في الفترة (2015-2017) نرجع انخفاض النسبة إلى انخفاض إجمالي الديون مقابل زيادة الأصول غير الجارية.

وعليه نستنتج أنّ النسبة جيدة بعد سنة 2014 وذلك لقدرة الأصول غير الجارية على تغطية ديونها. ونخلص من خلال النتائج المتوصل إليها إلى إثبات صحة الفرضية الثالثة بالنسبة لمؤسسة أنابيب أي يؤثر الإيجار التمويلي على نسب الرفع المالي إيجاباً.

نسب السيولة

1- التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الأصول

نفسر ارتفاع النسبة سنة 2014 بانخفاض في كل من التدفق النقدي التشغيلي وإجمالي الأصول إلا أن الانخفاض في إجمالي الأصول أكبر من الانخفاض في التدفق النقدي التشغيلي.

كما نفسر انخفاض النسبة فيما بعد بالزيادة في كل من العنصرين إلا أن الزيادة في التدفق النقدي التشغيلي أكبر منها في إجمالي الأصول.

نستنتج أن النسبة جيدة وذلك للقدرة العالية لأصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي كبير.

2- التدفق النقدي التشغيلي إلى الديون قصيرة الأجل

نفسر ثبات النسبة سنة 2014 بالزيادة المتوازية في كل من التدفق النقدي التشغيلي والديون قصيرة الأجل، كما نفسر زيادة النسبة في الزيادة في كل من العنصرين.

وعليه نستنتج أن النسبة جيدة لأن المؤسسة باستطاعتها تحقيق فائض في دورة الاستغلال يمكنها من تمويل دورة الاستثمار.

3- التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الديون

نفسر الزيادة في النسبة سنة 2014 بانخفاض كل من إجمالي الديون والتدفق النقدي التشغيلي معا لكن الانخفاض في الديون كان أكبر منه في التدفق النقدي التشغيلي، كما نرجع الزيادة المتواصلة للنسبة في الفترة (2015-2017) للزيادة في التدفق النقدي التشغيلي مقابل الانخفاض في إجمالي الديون.

وعليه نستنتج أن النسبة جيدة وذلك لأن المؤسسة بإمكانها تغطية ديونها بواسطة التدفق النقدي التشغيلي

بالتالي نجد بأن للإيجار التمويلي أثر إيجابي كبير على نسب السيولة، وهذا ما يؤكد ما توصل إليه "وليد زكريا صيام ومحمد نواف قطيشات 2007" من خلال الاستبانة. وهذا ما أثبت صحة الفرضية الرابعة.

وفي الأخير نستخلص أنّ الإيجار التمويلي يؤثر إيجاباً في الأداء المالي للمؤسّستي أناييب وقدور بطشيم معمر، وعليه فالاعتماد على الإيجار التمويلي كأسلوب للتمويل يحسن من الأداء المالي للمؤسّستين.

خاتمة ومقترحات

ضمن بحثنا المصاغ تحت عنوان "أثر الائجار التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية" حاولنا الاحاطة بموضوع الائجار التمويلي الذي يعتبر احدى الخيارات التمويلية التي تخدم المؤسسات المؤجرة والمستأجرة معا والاقتصاد ككل.

وفي اطار قياس الأثر قمنا بالاعتماد على نسب التحليل المالي التي كانت بالنسبة لنا كمدخل لتقييم الأداء المالي، فاعتمدنا بذلك على أربعة تصنيفات ألا وهي: نسب المردودية، النسب الهيكلية، نسب الرفع المالي و نسب السيولة.

وبغرض بلورة الاشكالية المتمثلة في مدى أثر الائجار التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، اعتمدنا على فصلين فصل نظري و آخر تطبيقي سعينا من خلالهما الى الاجابة على فرضيات البحث، و من خلال هذه الخاتمة سنقوم بعرض النتائج المتوصل اليها و تقديم توصيات و آفاق الدراسة.

أولاً: نتائج البحث واختبار فرضياته

I. نتائج البحث المتوصل اليها في مؤسسة "أنايب موسطا":

يؤثر الائجار التمويلي ايجابا على نسب المردودية وذلك على مستوى النسب الأربعة التالية:

- النتيجة الصافية / إجمالي الأصول.
- النتيجة الصافية / رقم الأعمال الصافي.
- المبيعات / الأصول الثابتة.
- الفائض الاجمالي للاستغلال / القيمة المضافة.

وبالتالي فإننا نستنتج بأن تأثير الائجار التمويلي على نسب المردودية **طفيف** ويمثل أربعة من خمسة نسب.

يؤثر الائجار التمويلي ايجابا على النسب الهيكلية وذلك على مستوى النسبتين التاليتين:

- رأس المال العامل / إجمالي الأصول.
- الأصول غير الجارية / إجمالي الأصول.

وبالتالي نستنتج بأن تأثير الائجار التمويلي على النسب الهيكلية **كبير**.

يؤثر الايجار التمويلي ايجابا على نسب الرفع المالي وذلك على مستوى النسبتين التاليتين:

○ إجمالي الديون / إجمالي الأصول.

○ إجمالي الديون / الأصول غير الجارية.

وبالتالي نستنتج بأن تأثير الايجار التمويلي على نسب الرفع المالي كبير، ويمثل نسبتين من ثلاثة نسب.

يؤثر الايجار التمويلي ايجابا على نسب السيولة وذلك على مستوى النسب التالية:

○ التدفق النقدي التشغيلي / إجمالي الأصول.

○ التدفق النقدي التشغيلي / الديون قصيرة الأجل.

○ التدفق النقدي التشغيلي / إجمالي الديون.

وبالتالي نستنتج بأن تأثير الايجار التمويلي على نسب السيولة كبير.

وفي الأخير يمكننا الحكم على أن أثر الإيجار التمويلي ايجابي وكبير على الأداء المالي للمؤسسة المستأجرة "أنايب".

II. نتائج البحث المتوصل اليها في مؤسسة "قدور بطشيم":

يؤثر الايجار التمويلي ايجابا على نسب المردودية وذلك على مستوى النسب الأربعة التالية:

○ النتيجة الصافية / إجمالي الأصول.

○ النتيجة الصافية / رقم الأعمال الصافي.

○ المبيعات / الأصول الثابتة.

○ الفائض الاجمالي للاستغلال / القيمة المضافة.

و بالتالي فإننا نستنتج بأن تأثير الايجار التمويلي على نسب المردودية طفيف، و يمثل أربعة من خمسة نسب.

يؤثر الايجار التمويلي ايجابا على النسب الهيكلية و ذلك على مستوى النسبتين التاليتين :

- رأس المال العامل / إجمالي الأصول.
- الأصول غير الجارية / إجمالي الأصول.

و بالتالي نستنتج بأن تأثير الايجار التمويلي على النسب الهيكلية كبير.

يؤثر الايجار التمويلي ايجابا على نسب الرفع المالي وذلك على مستوى النسب التالية:

- إجمالي الديون / الأموال الخاصة.
- إجمالي الديون / إجمالي الأصول.
- إجمالي الديون / الأصول غير الجارية.

وبالتالي نستنتج بأن تأثير الايجار التمويلي على نسب الرفع المالي كبير.

يؤثر الايجار التمويلي ايجابا على نسب السيولة وذلك على مستوى النسب التالية:

- التدفق النقدي التشغيلي / إجمالي الأصول.
- التدفق النقدي التشغيلي / الديون قصيرة الأجل.
- التدفق النقدي التشغيلي / إجمالي الديون.

وبالتالي نستنتج بأن تأثير الايجار التمويلي على نسب السيولة كبير.

وفي الأخير يمكننا الحكم على أنّ أثر الإيجار التمويلي ايجابي و كبير على الأداء المالي للمؤسسة المستأجرة "قدور معمر".

من خلال استعراض النتائج المتوصل اليها لمؤسستي "أنابيب" و "قدور بطشيم معمر" نأكد صحة الفرضيات المختبرة الأربعة، وثبت بأن الايجار التمويلي يساهم بشكل ايجابي كبير في تحسين الأداء المالي للمؤسستين عينة الدراسة.

ثانيا: مقترحات

- 1- العمل على توسيع نطاق استخدام عقود الايجار التمويلي باعتبارها وسيلة تمويل تتوافر فيها الكفاءة والمرونة.
- 2- العمل على إظهار المزايا الناجمة عن استخدام الايجار التمويلي من أدوات الهيكل المالي من أجل زيادة إقبال المؤسسات على استخدامها.
- 3- أن تتضمن قوانين الاستثمار أحكام خاصة تنص على الحوافز الملائمة في مجال الايجار التمويلي.

ثالثا : آفاق البحث

عالج هذا البحث اشكالية ما أثر الإيجار التمويلي على الأداء المالي للمؤسستين المستأجرتين؟، وقد حاولنا الاجابة على الأسئلة المطروحة باستعمال طريقة التحليل المالي اعتماداً على النسب المالية كمدخل لتقييم الأداء، وتبين من خلال الدراسة والتحليل أن الايجار التمويلي يؤثر إيجابا على الأداء المالي للمؤسسة المستأجرة، وعليه يمكن تصور كدراسة مستقبلية قياس أثر الايجار التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي.

اضافة لما سبق نقترح بعض آفاق الدراسة والتي من وجهة نظرنا تستحق البحث فيها ومعالجة اشكالياتها نذكر ما يلي :

- دراسة الأثر الجبائي للإيجار التمويلي بالنسبة للمؤجر والمستأجر؛
- دراسة أثر الايجار التمويلي على الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في السوق المالي -المسعرة-

{اللهم اختم بالصالحات أعمالنا}

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

الكتب :

- 1- عبد الرحمن عطية، المحاسبة المعمقة - وفق النظام المحاسبي المالي -، الطبعة الأولى، 2011 .
- 2- محمد عايد الشوابكة، عقد التأجير التمويلي - دراسة مقارنة -، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
- 3- عبد الناصر ابراهيم نور، ايهاب نظمي ابراهيم، المحاسبة المتوسطة، دار المسيرة للنشر والطباعة، الطبعة الاولى 2011.

الأطروحات والمذكرات :

- 4- أحمد توفيق بارود، معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية -دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين -، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية -غزة-، 2011.
- 5- أحمد مصطفى الهندي، العوامل المؤثرة في حجم الإيجار التمويلي لشركات المقاولات والإنشاءات في الأردن - دراسة اختبارية، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2013.
- 6- أمينة بوفرح، أثر المعالجة المحاسبية للائتمان الإيجاري وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري على المؤسسة الاقتصادية، -دراسة حالة شركة الأشغال الكبرى بالجنوب، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.
- 7- محمد جهاد خليل شمالي، مدى امكانية تطبيق أسلوب التأجير التمويلي في المصارف وشركات الصناعات الانشائية العاملة في قطاع غزة -دراسة تطبيقية -، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية -غزة -، 2013.

الدوريات والملتقيات :

- 8- حسين حسين شحاتة، التأجير التمويلي في ضوء الشريعة الإسلامية، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر المحاسبي الإسلامي.
- 9- صلاح علي أحمد محمد، أسس القياس المحاسبي لعقود الإيجار وفق المعايير الإسلامية-دراسة تحليلية و مقارنة -، جامعة أم درمان الإسلامية - السودان -.
- 10- كوديد سفيان، تمويل الإجارة المنتهية بالتملك في البنوك الإسلامية، جامعة تلمسان.
- 11- المعيار المحاسبي الدولي رقم (17)، حق التأليف عن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، النسخة الصادرة سنة 2012.

12- وليد زكريا صيام، محمد نواف قطيشات، تأثير قرارات التأجير التمويلي على الأداء المالي للشركات المستأجرة في الأردن، دراسات العلوم الادارية 34 ، المجلد ، 1 العدد، ، 2007.

ثانيا : المراجع باللغات الأجنبية

- 13-BRETT D COTTEN, DOUGLAS K SCHNEIDER & MARK G MCCARTHY, **CAPITALISATION OF OPERATING LEASES AND CREDIT RATINGS**, JARAF VOLUME 8 ISSUE 1, 2013.
 - 14-Eric D. Bostwick, Robert T. Fahnestock, W. Timothy O'Keefe, **Effects of lease capitalization techniques on key measures of financial performance**, Journal of Finance and Accountancy.
 - 15-Faith Asha Munga, Caro Ayuma, **Factors Influencing the Use of Lease Financing in Public Institutions in Kenya: A Case of the National Treasury of Kenya**, International Journal of Science and Research (IJSR), Volume 4 Issue 3, March 2015,1937-1943.
 - 16-Felistas Mwende, **THE EFFECT OF LEASE FINANCING ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF ALL FIRMS LISTED IN NAIROBI STOCK EXCHANGE**, a research project submitted in partial fulfilment of the requirements for the award of the degree of masters in business administration, school of business, university of Nairobi, October 2014.
 - 17-Heung-Joo Cha, **The Impact of Capitalization of Leases on the Debt Covenants**, University of Redlands Redlands, CA 92373, December 2013.
 - 18-opperman cornelius petrus Jacobus, **Assessing the Impact of operating lease capitalization on financial statements of listed companies**, Minor Dissertation of Magister, University of Johannesburg, October 2013.
 - 19-Rolf Uwe Fülber, Jorge Lirio silva, Marc Henrik pferdehirt, **Impact of Lease capitalization on financial Ratios of Listed German companies**, simply the best research(sbr) 60 april 2008 122-144.
- Smaili Nabila, **Pratique du Credit-Bail, analyse de la situation ALGERIENNE**, Mémoire de magister, Université "MOULOUD MAMMERI" de Tizi Ouzou Algérie, 2011/2012.

الملاحق

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

.N.I.F 0 0 0 8 2 7 0 7 8 2 8 9 9 8 1

Designation de l'entreprise Eurl EURL ANABIB

: Activité FABRICATION DE BUSES

: Adresse ZONE INDUSTRIELLE FORNAKA LOT N° 16 MOSTAGANEM

Exercice clos le 31/12/2011

(BILAN (ACTIF

(Série G, n°2 (2010

ACTIF	N		N - 1	
	Montants Bruts	Amortissement provisions et pertes de valeurs	Net	Net
(ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				44.000
Immobilisations corporelles				
Terrains	23.000.000		23.000.000	23.000.000
Bâtiments	25.000.000	2.750.000	22.250.000	24.750.000
Autres Immobilisations corporelles	359.201.954	55.693.968	303.507.985	338.752.599
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence - entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	407.201.954	58.443.968	348.757.985	386.546.599
ACTIFS COURANTS				
Stocks et en cours	85.545.570	31.945.033	53.600.537	19.256.476
Créances et emplois assimilés				
Clients	27.865.566		27.865.566	16.004.368
Autres débiteurs				
Impôts & assimilés				5.440.241
Autres actifs courants et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	62.426		62.426	3.160.055
TOTAL ACTIF COURANT	113.473.562	31.945.033	81.528.529	43.861.140
TOTAL GENERAL ACTIF	520.675.516	90.389.001	430.286.514	430.407.738

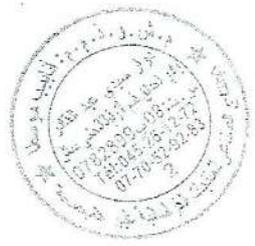
ME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 0 8 2 7 0 7 8 2 8 9 9 8 1

Designation de l'entreprise Eurl EURL ANABIB
 : Activité FABRICATION DE BUSES
 : Adresse ZONE INDUSTRIELLE FORNAKA LOT N° 16 MOSTAGANEM

Exercice clos le 31/12/2011

(BILAN (PASSIF



PASSIF	Montant Net N	Montant Net N-1
CAPITAUX PROPRES		
(Capital émis (ou comptes de l'exploitant	120.000.000	100.000
Capital non appelé		
((Primes et réserves - (Réserves consolidées (1		
Ecart de réévaluation		
(Ecart d'équivalence (1		
(Résultat net - Résultat net part du groupe (1	7.990.091	15.654.871-
Autres capitaux propres - Report à nouveau	33.381.398-	17.682.528-
Comptes de liaisons des établissements et sociétés en participation		
(Part de la société consolidante (1		
(Part des minoritaires (1		
TOTAL I	94.608.693	33.237.398-
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
(Impôts (différés et provisionnés		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	9.370.605	4.411.305
Impôts	1.192.304	
Autres dettes	325.114.912	459.233.831
Trésorerie Passif		
TOTAL III	335.677.821	463.645.137
(TOTAL PASSIF (I+II+III	430.286.514	430.407.738

à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés (1)

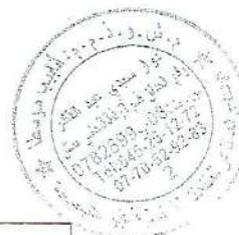
FORME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 0 8 2 7 0 7 8 2 8 9 9 8 1

Désignation de l'entreprise EURL ANABIB

Activité FABRICATION DE BUSES

Adresse ZONE INDUSTRIELLE FORNAKA LOT N° 16
MOSTAGANEM



Exercice du 01/01/2011 au 31/12/2011

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	N		N - 1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués		127.680.554		32.574.642
Prestations de services		1.683.425		
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remisés, ristournes accordés				
Chiffre d'affaire net des Rabais, remises, ristournes		129.363.979		32.574.642
Production stockée ou destockée		36.767.176		19.209.679
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		36.767.176		19.209.679
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	52.140.403		52.076.062	
Autres approvisionnement			367.336	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	2.742.238		2.067.478	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations	1.240.000			
Entretien, réparation et maintenance	1.288.959		41.500	
Primes d'assurances	204.843			
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	395.000		375.744	
Publicité	307.942		343.120	
Déplacement, missions et réceptions	130.700		620.008	
Autres services	1.108.270		61.228	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	59.558.356		55.952.476	
(III) - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		106.572.800	4.168.155	

Rubriques	N		N - 1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges du personnel	8.797.543		5.593.525	
Impôts et taxes et versements assimilés	2.181.325		802.611	
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		95.593.932	10.564.292	
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles	24.530			
Dotations aux amortissements				
Provisions				
Pertes de valeur	86.367.313		4.021.688	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		7.802		
V - RESULTAT OPERATIONNEL	86.384.041		4.021.688	
Produits financiers				32.500
Charges financières	1.172.902		1.101.391	
VI - RESULTAT FINANCIER	1.172.902		1.068.891	
VII - RESULTAT ORDINAIRE		8.036.990	15.654.871	
(*) (Eléments extraordinaires (produits	110			
(*) (Eléments extraordinaires (charges	47.009			
VIII - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	46.899			
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		7.990.091	15.654.871	

A détailler sur état annexe à joindre (*)

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F. 0 0 0 8 2 7 0 7 8 2 8 9 9 8 1

Désignation de l'entreprise : Eurl EURL ANABIB
 Activité : E.T.P.H
 Adresse : VALLEE DES JARDINS - MOSTAGANEM



Direction des Impôts Mostaganem
 Centre des Impôts
 02 AVR. 2013
 Courier Arrivée

Exercice clos le 31/12/2012

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	N		N - 1
	Montants Bruts	Amortissement, provisions et pertes de valeurs	Net
(ACTIFS NON COURANTS)			
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif			
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations corporelles			
Terrains	23 000 000		23 000 000
Bâtiments	25 000 000	5 250 000	19 750 000
Autres Immobilisations corporelles	359 201 954	108 299 502	250 902 452
Immobilisations en concession			
Immobilisations en cours			
Immobilisations financières			
Titres mis en équivalence - entreprises associées			
Autres participations et créances rattachées			
Autres titres immobilisés			
Prêts et autres actifs financiers non courants	1 967 490		1 967 490
Impôts différés actif			
TOTAL ACTIF NON COURANT	409 169 444	113 549 502	295 619 942
ACTIFS COURANTS			
Stocks et en cours	175 063 423	31 945 033	143 118 390
Créances et emplois assimilés			
Clients	1 178 367		1 178 367
Autres débiteurs	11 689 055		11 689 055
Impôts & assimilés			
Autres actifs courants et emplois assimilés			
Disponibilités et assimilés			
Placements et autres actifs financiers courants			
Trésorerie	3 123 478		3 123 478
TOTAL ACTIF COURANT	191 054 323	31 945 033	159 109 290
TOTAL GENERAL ACTIF	600 223 767	145 494 535	454 729 232

من ضابط الحساب المدنية
 و تفويض منه
 الضمن المكلف
 امضاء و ختمه

RIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F. 0 0 0 8 2 7 0 7 8 2 8 9 9 8 1

Désignation de l'entreprise : Eurl EURL ANABIB

Direction des Impôts Mostaganem
Centre des Impôts

Activité : E.T.P.H

02 AVR. 2013

Adresse : VALLEE DES JARDINS - MOSTAGANEM

Courrier Arrivée

N°

Exercice clos le 31/12/2012

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant Net N	Montant Net N-1
CAPITAUX PROPRES		
(Capital émis (ou comptes de l'exploitant	120 000 000	120 000 000
Capital non appelé		
((Primes et réserves - (Réserves consolidées (1		
Ecart de réévaluation		
(Ecart d'équivalence (1		
(Résultat net - Résultat net part du groupe (1	10 789 414	7 990 091
Autres capitaux propres - Report à nouveau	25 391 307-	33 381 398-
Comptes de liaisons des établissements et sociétés en participation		
(Part de la société consolidante (1		
(Part des minoritaires (1		
TOTAL I	105 398 107	94 608 693
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
(Impôts (différés et provisionnés		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	9 102 981	9 370 605
Impôts	5 199 520	1 192 304
Autres dettes	335 028 624	325 114 912
Trésorerie Passif		
TOTAL III	349 331 125	335 677 821
(TOTAL PASSIF (I+II+III	454 729 232	430 286 514

FORME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F. 0 0 0 8 2 7 0 7 8 2 8 9 9 8 1

Désignation de l'entreprise : Eurl EURL ANABIB

Activité : E.T.P.H

Adresse : VALLEE DES JARDINS - MOSTAGANEM

Direction des Impôts Mostaganem
Centre des Impôts

02 AVR. 2013

Courrier Arrivée

Exercice du 01/01/2012 au 31/12/2012

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	N		N - 1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués		171 554 435		127 680 55
Prestations de services		2 315 000		1 683 42
Vente de travaux		22 875 903		
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés		1 071		
Chiffre d'affaire net des Rabais, remises, ristournes		196 746 410		129 363 97
Production stockée ou destockée		24 674 536		36 767 17
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		221 420 945		166 131 15
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	120 988 757		52 140 403	
Autres approvisionnement				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services	1 720 000			
Autres consommations	4 128 492		2 742 238	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations			1 240 000	
Entretien, réparation et maintenance	9 439 078		1 288 959	
Primes d'assurances			204 843	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	234 000		395 000	
Publicité	155 000		307 942	
Déplacement, missions et réceptions	200 465		130 700	
Autres services	212 100		1 108 270	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	137 077 892		59 568 356	
(III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		84 343 054		106 572 800
Charges du personnel	16 855 175		8 797 543	
Impôts et taxes et versements assimilés	464 016		2 181 325	

Rubriques	N		N - 1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		67 023 862		95 593 932
Autres produits opérationnels			24 530	
Autres charges opérationnelles				
Dotations aux amortissements				
Provisions			86 367 313	
Pertes de valeur	55 105 534			7 802
Reprise sur pertes de valeur et provisions				9 209 891
V - RESULTAT OPERATIONNEL		11 918 329		
Produits financiers			1 172 902	
Charges financières	1 128 915		1 172 902	
VI - RESULTAT FINANCIER				8 036 990
VII - RESULTAT ORDINAIRE		10 789 414		
(*) (Eléments extraordinaires (produits			-110	
(*) (Eléments extraordinaires (charges			47 009	
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		10 789 414		7 990 091

(*) A détailler sur état annexe à joindre

Direction des Impôts Mostaganem
Centre des Impôts

02 AVR. 2013

Courrier Arrivée

N°

A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 0 0 0 8 2 7 0 7 8 2 8 9 9 8 1

Entreprise: Eurl EURL ANABIB

Siège: FABRIQUE DE BUSES

Adresse: VALLEE DES JARDINS

Exercice clos le 31/12/2013

BILAN (ACTIF)



Série G, n°2 (2010)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissement, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	23 000 000		23 000 000	23 000 000
Bâtiments	25 000 000	7 750 000	17 250 000	19 750 000
Autres Immobilisations corporelles	364 274 689	160 905 036	203 369 653	250 902 452
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence - entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	2 266 288		2 266 288	1 967 490
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	414 540 976	168 655 036	245 885 941	295 619 942
ACTIFS COURANTS				
Stocks et en cours	240 992 442	31 945 033	209 047 408	143 118 390
Créances et emplois assimilés				
Clients	-29 223 225		-29 223 225	1 178 367
Autres débiteurs	12 092 108		12 092 108	11 689 055
Impôts & assimilés				
Autres actifs courants et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	31 249 817		31 249 817	3 123 478
TOTAL ACTIF COURANT	255 111 141	31 945 033	223 166 108	159 109 290
TOTAL GENERAL ACTIF	669 652 117	200 600 069	469 052 049	454 729 232

É A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 0 0 0 8 2 7 0 7 8 2 8 9 9 8 1

Entreprise : Eurl EURL ANABIB

Unité : FABRIQUE DE BUSES

Adresse : VALLEE DES JARDINS

Direction des Impôts
Centre des Impôts

23 AVR. 2013



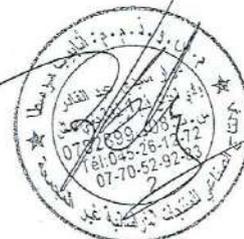
Exercice du 01/01/2013 au 31/12/2013

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	N		N - 1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués		252 560 973		171 554 435
Prestations de services				2 315 000
Vente de travaux				22 875 903
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				1 071
Chiffre d'affaire net des Rabais, remises, ristournes		252 560 973		196 746 410
Production stockée ou destockée				24 674 536
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		252 560 973		221 420 945
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	143 959 755		120 988 757	
Autres approvisionnement	937 297			
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services			1 720 000	
Autres consommations	9 860 534		4 128 492	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations				
Entretien, réparation et maintenance	87 910		9 439 078	
Primes d'assurances	483 594			
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	312 800		234 000	
Publicité	772 259		155 000	
Déplacement, missions et réceptions			200 465	
Autres services	5 992 931		212 100	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	162 782 829		137 077 892	
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		89 778 145		84 343 054
Charges du personnel	14 942 561		16 855 175	

Rubriques	N		N - 1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Impôts et versements assimilés	410 000		464 016	
REVENUE BRUT D'EXPLOITATION		74 425 584		67 023 862
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles				
Dotations aux amortissements				
Provisions				
Pertes de valeur	55 105 534		55 105 534	
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V - RESULTAT OPERATIONNEL		19 320 050		11 918 329
Produits financiers				
Charges financières	6 628 310		1 128 915	
VI - RESULTAT FINANCIER	6 628 310		1 128 915	
VII - RESULTAT ORDINAIRE		12 691 740		10 789 414
Éléments extraordinaires (produits) (*)				
Éléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII - RESULTAT EXTRAORDINAIRE				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		12 691 740		10 789 414

(*) À détailler sur état annexe à joindre



IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 1 9 6 5 0 2 7 0 1 0 3 3 6 7 3

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :

KADDOUR BETCHIM MAAMAR

ACTIVITES : TRAVAUX PUBLICS

ADRESSE : ZONE OAIC N°73 MOSTAGANEM

Exercice Clos le 31/12/2011

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2011 Brut	2011 Amort-Prov.	2011 Net	2010 Net
ACTIFS IMMOBILISE (NON COURANT)				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles	856 208 018	240 227 298	615 980 720	656 147 699
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence-entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	30 850 155		30 850 155	8 850 384
TOTAL ACTIF NON COURANT	887 058 173	240 227 298	646 830 874	664 998 083
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	265 985 315		265 985 315	246 984 532
Créances et emplois assimilés				
Clients	183 238 936		183 238 936	77 186 729
Autres débiteurs	88 583 503		88 583 503	55 111 405
Impôts et assimilés	3 773 443		3 773 443	2 529 502
Autres actifs courants				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	41 500		41 500	41 500
Trésorerie	22 377 735		22 377 735	77 587 447
TOTAL ACTIF COURANT	564 000 433		564 000 433	459 441 113
TOTAL GENERAL ACTIF	1 451 058 606	240 227 298	1 210 831 308	1 124 439 197



IMPRIMÉ DESTINÉ AU CONTRIBUABLE

N.I.F 1 9 6 5 0 2 7 0 1 0 3 3 6 7 3

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :

KADDOUR BETCHIM MAAMAR

ACTIVITES : TRAVAUX PUBLICS

ADRESSE : ZONE OAIC N°73 MOSTAGANEM

Exercice Clos le

31/12/2011

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)	406 363 170	401 675 23
Capital non appelé		
Primes et réserves / (Réserves consolidées)(1)		
Ecart de réévaluation	150 226 276	150 226 276
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net / (Résultat net part du groupe) (1)	8 576 536	1 505 200
Autres capitaux propres - Report à nouveau	32 070 787	30 565 587
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	597 236 768	583 972 301
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	35 421 391	126 978 078
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	35 421 391	126 978 078
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	342 105 069	347 531 482
Impôts	19 525 365	1 892 738
Autres dettes	2 923 629	4 206 995
Trésorerie Passif	213 619 085	59 857 603
TOTAL PASSIFS COURANTS III	578 173 148	413 488 818
TOTAL GENERAL PASSIF	1 210 831 308	1 124 439 197



DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :

KADDOUR BETCHIM MAAMAR

ACTIVITES : TRAVAUX PUBLICS

ADRESSE : ZONE OAIC N°73 MOSTAGANEM

Exercice du 01/01/2011 au 31/12/2011

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	2011		2010	
	DEBIT (en Dinars)	Credit (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	Credit (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue	Produits fabriqués			
	Prestations de service			162 0
	Vente de travaux		395 862 917	186 413 7
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises ristournes		395 862 917		186 375 7
Production stockée ou déstockée	40 000 000			40 000 00
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		395 862 917		226 575 7
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	206 093 786		65 481 167	
Autres approvisionnements	234 440			
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs	Sous-traitance générale		7 308 338	
	Locations	13 183 371		17 630 780
	Entretien, réparations et maintenance	11 004 882		7 645 151
	Primes d'assurances	1 750 704		1 747 770
	Personnel extérieur à l'entreprise			
	Rémunération d'Intermédiaires et honoraires	863 433		1 949 222
	Publicité	247 000		253 288
Déplacements, missions et réceptions	4 877 900		5 147 959	
Autres services	1 363 955		1 635 064	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	239 619 471		108 798 738	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		116 243 446		117 777 027
Charges de personnel	28 829 152		29 836 101	
Impôts et taxes et versements assimilés	3 038 288		4 828 949	
IV-Excédent brut d'exploitation		84 376 006		83 111 977

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 1 9 6 5 0 2 7 0 1 0 3 3 6 7 3

--	--	--	--	--	--	--	--

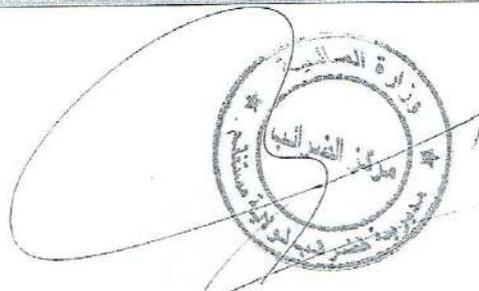
DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :

KADDOUR BETCHIM MAAMAR

ACTIVITES : TRAVAUX PUBLICS

ADRESSE : ZONE OAIC N°73 MOSTAGANEM

Autres produits opérationnels		1	575 485
Autres charges opérationnels	10 491 595		29 439 941
Dotations aux amortissements	45 958 082		40 023 441
Provision			
Pertes de valeur		1 575 182	
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V-Résultat opérationnel		29 501 513	14 224 080
Produits financiers		1 000	358 904
Charges financières	16 320 075		12 325 813
VI-Résultat financier	16 319 075		11 966 909
VII-Résultat ordinaire(V+VI)		13 182 437	2 257 171
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (Charges)			
VIII-Résultat extraordinaire			
Impôts exigibles sur résultats	4 605 901		751 971
Impôts différés (variations) sur résultats			
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		8 576 536	1 505 200



PRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 1 9 6 5 0 2 7 0 1 0 3 3 6 7 3

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :

KADDOUR BETCHIM MAAMAR

ACTIVITES : TRAVAUX PUBLICS

ADRESSE : ZONE OAIC N°73 MOSTAGANEM

Direction des Impôts Mostaganem
Centre des Impôts

- 7 MARS 2013

Courrier Arrivé

Exercice Clos le

31/12/2012

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2012 Brut	2012 Amort-Prov.	2012 Net	2011 Net
ACTIFS IMMOBILISE (NON COURANT)				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles	943 470 080	285 830 677	657 639 403	615 980 720
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence-entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	16 390 426		16 390 426	30 850 155
TOTAL ACTIF NON COURANT	959 860 506	285 830 677	674 029 829	646 830 874
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	213 771 180		213 771 180	265 985 315
Créances et emplois assimilés				
Clients	141 368 080		141 368 080	183 238 936
Autres débiteurs	121 234 012		121 234 012	94 583 503
Impôts et assimilés	394 800		394 800	3 773 443
Autres actifs courants				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	41 500		41 500	41 500
Trésorerie	18 771 759		18 771 759	16 377 735
TOTAL ACTIF COURANT	495 581 332		495 581 332	564 000 433
TOTAL GENERAL ACTIF	1 455 441 838	285 830 677	1 169 611 161	1 210 831 308



PRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 1 9 6 5 0 2 7 0 1 0 3 3 6 7 3

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :

KADDOUR BETCHIM MAAMAR

ACTIVITES : TRAVAUX PUBLICS

ADRESSE : ZONE OAIC N°73 MOSTAGANEM

Direction des Impôts Mostaganem
Cercle des Impôts

- 7 MARS 2013

Courrier Arrivés

Exercice Clos le

31/12/2012

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2012	2011
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)	480 388 677	406 363 170
Capital non appelé		
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		
Ecart de réévaluation	150 226 276	150 226 276
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net / (Résultat net part du groupe) (1)	14 951 601	8 576 536
Autres capitaux propres - Report à nouveau	40 647 323	32 070 787
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	686 213 876	597 256 768
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	67 500 000	35 421 391
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	67 500 000	35 421 391
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	193 551 166	342 105 069
Impôts	26 657 532	19 525 365
Autres dettes	2 534 561	2 923 629
Trésorerie Passif	193 154 025	213 619 085
TOTAL PASSIFS COURANTS III	415 897 285	578 173 148
TOTAL GENERAL PASSIF	1 169 611 161	1 210 851 308



PRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 1 9 6 5 0 2 7 0 1 0 3 3 6 7 3

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :

KADDOUR BETCHIM MAAMAR

ACTIVITES : TRAVAUX PUBLICS

ADRESSE : ZONE OAIC N°73 MOSTAGANEM

Direction des Impôts Mostaganem
 Centre des Impôts
 - 7 MARS 2013 -
 Courrier Arrivé

Exercice du 01/01/2012 au 31/12/2012

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	2012		2011		
	DEBIT (en Dinars)	Credit (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	Credit (en Dinars)	
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de service				
	Vente de travaux		263 830 663	395 862 917	
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises ristournes		263 830 663		395 862 917	
Production stockée ou déstockée		25 000 000	40 000 000		
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
Production de l'exercice		288 830 663		355 862 917	
Achats de marchandises vendues					
Matières premières	155 338 688		206 093 786		
Autres approvisionnements			234 440		
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	10 527 554		13 183 371	
	Entretien, réparations et maintenance	7 284 051		11 004 882	
	Primes d'assurances	1 533 922		1 750 704	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	1 004 589		863 433	
	Publicité	321 274		247 000	
Déplacements, missions et réceptions	5 617 143		4 877 900		
Autres services	1 766 452		1 363 955		
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice	183 395 672		239 619 471		
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		105 436 991		116 243 446	
Charges de personnel	29 896 053		28 829 152		
Impôts et taxes et versements assimilés	2 109 658		3 038 288		
IV-Exédent brut d'exploitation		73 431 281		84 376 006	

PRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 1 9 6 5 0 2 7 0 1 0 3 3 6 7 3

--	--	--	--

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :

KADDOUR BETCHIM MAAMAR

ACTIVITES : TRAVAUX PUBLICS

ADRESSE : ZONE OAIC N°73 MOSTAGANEM

Autres produits opérationnels		13		1
Autres charges opérationnels	684 787		10 491 595	
Dotations aux amortissements	45 603 379		45 958 082	
Provision				
Pertes de valeur				1 575 182
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		27 143 128		29 501 513
Produits financiers				1 000
Charges financières	12 191 527		16 320 075	
VI-Résultat financier	12 191 527		16 319 075	
VII-Résultat ordinaire (V.+VI)		14 951 601		13 182 437
Eléments extraordinaires (produits)				
Eléments extraordinaires (Charges)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats			4 605 901	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		14 951 601		8 576 536

Direction des Impôts et des Contributions
 Centre des Impôts
 - 7 Mars 2019
 Courrier Arrivés



FORME DESTINE AU CONTRIBUTABLE

N.I.F. 196502701033673

NIF: 196502701033673

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE

KADDOUR BETCHIM MAAMAR KADDOUR BETCHIM MAAMAR

ACTIVITES : TRAVAUX PUBLICS

ADRESSE : ZONE OAIC N°73 MOSTAGANEM
ZONE OAIC N°73 MOSTAGANEM



Exercice Clos le 31/12/2013

20 JANV 2014 BILAN

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2013 Brut	2013 Amort-Prov.	2013 Net	2012 Net
ACTIFS IMMOBILISE (NON COURANT)				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles	788 658 443	316 301 184	472 357 261	657 639 403
Immobilisations en cours	17 024 625		17 024 625	
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence-entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	9 633 453		9 633 453	16 390 426
TOTAL ACTIF NON COURANT	815 316 523	316 301 184	499 015 339	674 029 829
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	258 715 353		258 715 353	213 771 180
Créances et emplois assimilés				
Clients	86 811 460		86 811 460	141 368 080
Autres débiteurs	121 234 012		121 234 012	121 234 012
Impôts et assimilés				394 800
Autres actifs courants				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	41 500		41 500	41 500
Trésorerie	27 341 460		27 341 460	18 771 759
TOTAL ACTIF COURANT	494 143 986		494 143 986	495 581 332
TOTAL GENERAL ACTIF	1 309 460 509	316 301 184	993 159 324	1 169 611 161

RIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

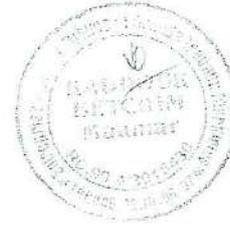
N.I.F 1 9 6 5 0 2 7 0 1 0 3 3 6 7 3

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :

KADDOUR BETCHIM MAAMAR

ACTIVITES : TRAVAUX PUBLICS

ADRESSE : ZONE OAIC N°73 MOSTAGANEM



Exercice Clos le

31/12/2013

20 MARS 2014

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2013	2012
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)	484 342 041	480 388 677
Capital non appelé		
Primes et réserves / (Réserves consolidées)(1)		
Ecarts de réévaluation	150 226 276	150 226 276
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net / (Résultat net part du groupe) (1)	17 821 761	14 951 601
Autres capitaux propres - Report à nouveau	50 438 006	40 647 323
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	702 828 083	686 213 876
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	57 500 000	67 500 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	57 500 000	67 500 000
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	105 355 529	103 551 166
Impôts	20 451 224	26 657 532
Autres dettes	22 205 345	2 534 561
Trésorerie Passif	84 819 144	193 154 025
TOTAL PASSIFS COURANTS III	232 831 241	415 897 285
TOTAL GENERAL PASSIF	993 159 324	1 169 611 161

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :

KADDOUR BETCHIM MAAMAR

ACTIVITES : TRAVAUX PUBLICS

ADRESSE : ZONE OAIC N°73 MOSTAGANEM



Exercice du 01/01/2013 au 31/12/2013

20 MARS 2014

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	2013		2012	
	DEBIT (en Dinars)	Crédit (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	Crédit (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués		7 357 993		
Prestations de service				
Vente de travaux		288 033 120		263 830 663
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises ristournes		295 391 113		263 830 663
Production stockée ou déstockée		34 191 950		25 000 000
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		329 583 063		288 830 663
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	133 756 188		155 338 688	
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations	38 133 933		10 527 554	
Entretien, réparations et maintenance	8 194 975		7 284 051	
Primes d'assurances	2 429 075		1 533 922	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	369 755		1 004 589	
Publicité	259 720		321 274	
Déplacements, missions et réceptions	6 080 391		5 617 143	
Autres services	3 310 853		1 766 452	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	192 534 891		183 393 672	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		137 048 172		105 436 991
Charges de personnel	31 947 293		29 896 053	
Impôts et taxes et versements assimilés	5 163 783		2 109 658	
IV-Exédent brut d'exploitation		90 937 096		73 431 281

PRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

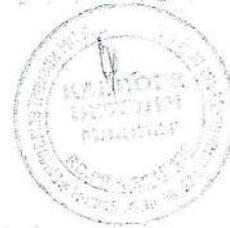
N.I.F 1 9 6 5 0 2 7 0 1 0 3 3 6 7 3

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :

KADDOUR BETCHIM MAAMAR

ACTIVITES : TRAVAUX PUBLICS

ADRESSE : ZONE OAIC N°73 MOSTAGANEM



Autres produits opérationnels		42 385 438		13
Autres charges opérationnels	76 666 310		684 787	
Dotations aux amortissements	39 953 359		45 603 379	
Provision				
Pertes de valeur		154 252		
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		25 857 118		27 143 128
Produits financiers				
Charges financières	8 035 357		12 191 527	
VI-Résultat financier	8 035 357		12 191 527	
VII-Résultat ordinaire(V + VI)		17 821 761		14 951 601
Eléments extraordinaires (produits)				
Eléments extraordinaires (Charges)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		17 821 761		14 951 601

20 MARS 2014

الملحق رقم 02: مصفوفة النسب المالية للمؤسستين المستأجرتين

		ROA	ROE	RN/CAn	VENTs/ANC	EBE/VA	FR/AT	ANC/AT	D/CP	D/AT	D/ANC	CFE/AT	CFE/Dette ct	CFE/Dettes
ANABIB	2011	0,019	0,084	0,062	0,371	0,897	-0,591	0,811	3,548	0,780	0,962	0,229	0,293	0,293
	2012	0,024	0,102	0,055	0,666	0,795	-0,418	0,650	3,314	0,768	1,182	0,481	0,626	0,626
	2013	0,028	0,111	0,052	1,027	0,830	-0,272	0,524	2,972	0,748	1,427	0,667	0,892	0,892
	2014	0,109	0,436	0,225	1,330	0,862	0,283	0,365	2,970	0,744	2,040	0,236	0,679	0,317
	2015	0,120	0,321	0,234	1,539	0,874	0,454	0,335	1,633	0,613	1,831	0,508	2,548	0,828
	2016	0,120	0,246	0,229	1,580	0,854	0,570	0,332	1,010	0,494	1,487	0,572	7,083	1,159
	2017	0,109	0,198	0,223	1,622	0,831	0,628	0,303	0,773	0,426	1,410	0,584	12,189	1,368
MAAMAR	2011	0,007	0,014	0,022	0,612	0,726	-0,012	0,534	1,027	0,507	0,949	0,769	1,610	1,517
	2012	0,013	0,022	0,057	0,391	0,696	0,068	0,576	0,704	0,413	0,717	0,050	0,140	0,120
	2013	0,018	0,025	0,060	0,592	0,729	0,263	0,502	0,413	0,292	0,582	0,238	1,015	0,814
	2014	0,133	0,200	0,197	0,976	0,913	-0,026	0,691	0,504	0,335	0,485	0,328	0,978	0,978
	2015	0,144	0,192	0,210	0,970	0,922	0,041	0,707	0,336	0,251	0,355	0,949	3,777	3,777
	2016	0,141	0,170	0,215	0,897	0,923	0,097	0,731	0,207	0,172	0,235	0,879	5,121	5,121
	2017	0,146	0,163	0,235	0,824	0,927	0,143	0,755	0,114	0,102	0,136	0,837	8,176	8,176